الاختصار والتكميل

لشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك



الجزء الرابع

الدكتور
مؤمن بن صبري غنام
أستاذ النحو والصرف المساعد في كلية المعلمات بالرياض

مكتبة الرشد
ناشرون

الاختصار والتكميل

لشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك

الدكتور
مؤمن بن صبري غنام
أستاذ النحو والصرف المساعد
في كلية المعلمات بالرياض

الجزء الرابع

مكتبة الرشد
ناشرون

ح مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

غنام، مؤمن صبري

الاختصار والتكميل لشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١-٤).

/ مؤمن صبري غنام. ـــ الرياض، ١٤٢٥هـ ـــ ٤ مج.

١٩٢ص؛ ١٧×٢٤سم

ردمك: ٩-٣٩٧-٠١-٩٩٦٠ (مجموعة)

٠-٤٠١-٠١-٩٩٦٠ (ج ٤)

١ ـــ اللغة العربية ـ النحو أ ـ العنوان

ديوي ٤١٥,٤ ١٤٢٥/٥٢٨٦

ردمك: ٩-٣٩٧-٠١-٩٩٦٠ (مجموعة) رقم الإيداع: ١٤٢٥/٥٢٨٦

٠-٤٠١-٠١-٩٩٦٠ (ج ٤)

 الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م

مكتبة الرشد ـ ناشرون

المملكة العربية السعودية ـــ الرياض

شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب.: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ ـــ هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ ـــ فاكس: ٤٥٧٣٣٨١

E-mail: alrushd@alrushdryh.com

Website: www.rushd.com

★ فرع طريق الملك فهد: الرياض ـ ت: ٢٠٥١٥٠٠ ـ ف: ٢٠٥٢٣٠١

★ فرع مكة المكرمة: ت: ٥٥٨٥٤٠١ ـ ف: ٥٥٨٣٥٠٦

★ فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري ـ ت: ٨٣٤٠٦٠٠ ـ ف: ٨٣٨٣٤٢٧

★ فرع جدة: ميدان الطائرة ـ ت: ٦٧٧٦٣٣١ ـ ف: ٦٧٧٦٣٥٤

★ فرع القصيم: بريدة ـ طريق المدينة ـ ت: ٣٢٤٢٢١٤ ـ ف: ٣٢٤١٣٥٨

★ فرع أبها: شارع الملك فيصل ـ تلفاكس: ٢٣١٧٣٠٧

★ فرع الدمام: شارع الخزان ـ ت: ٨١٥٠٥٦٦ ـ ف: ٨٤١٨٤٧٣

وكلاؤنا في الخارج

★ القاهرة: مكتبة الرشد ـ ت: ٢٧٤٤٦٠٥

★ بيروت: دار ابن حزم ـ ت: ٧٠١٩٧٤

★ المغرب: الدار البيضاء ـ وراقة التوفيق ـ ت: ٣٠٣١٦٢ ـ ف: ٣٠٣١٦٧

★ اليمن: صنعاء ـ دار الآثار ـ ت: ٦٠٣٧٥٦

★ الأردن: عمان ـ الدار الأثرية ـ ت: ٦٥٨٤٠٩٢ ـ جوال: ٧٩٦٨٤١٣٢١

★ البحرين: مكتبة الغرباء ـ ت: ٩٥٧٨٢٣ ـ ٩٤٥٧٣٣

★ الإمارات: مكتبة دبي للتوزيع ـ ت: ٤٣٣٣٩٩٩٨ ـ ف: ٤٣٣٣٧٨٠٠

★ سوريا: دار البشائر ـ ت: ٢٣١٦٦٦٨

★ قطر: مكتبة ابن القيم ـ ت: ٤٨٦٣٥٣٣

بسم الله الرحمن الرحيم

إعمال المصدر واسم المصدر

تمهيد: ما المصدر؟

المصدر: هو الاسمُ الذي يَدُلُّ على الحدثِ المُجَرَّدِ من الزمن، ويشتمل على كُلِّ الأحرفِ الأصليةِ والزائدةِ التي يشتملُ عليها فِعلُه الماضي، أو يزيد عليها.

مالفرق بين المصدر والفعل؟

الفعل يدل على شيئين: الحدث والزمن، مثل:

جلسَ: يدل على حصول حدث الجلوس في الزمن الماضي.

يجلس: يدل على حصول حدث الجلوس في الزمن الحالي أو المستقبل.

أما المصدر: فيدل على واحد فقط مما يدل عليه الفعل، وهو الحدث المجرد، أي المجرد من الزمن، فالمصدر (جلوس) يدل على الحدث المجرد من الزمن، وكذلك: قيام، وأَكْل، وشُرب، واهتمام، وتعلُّم ونحوها. ولذا قال ابن مالك في تعريف المصدر، فيما سبق من باب (المفعول المطلق):

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأَمْنٍ من أَمِنْ

ولن نتعرض هنا لأبنية المصادر، فهذا موضوعٌ صَرْفِيٌّ، يُدرسُ في كتب الصرف، بل ما يهمنا هو ما يتعلق بالمصدر من موضوعاتٍ نحويّة تدخلُ في نظامِ الجملةِ، وذلك هو (عمل المصدر)، فما عمله؟

يعملُ المصدرُ عَمَلَ فِعلِهِ، فيرفعُ فاعلاً، وينصبُ مفعولاً به إذا كان فعلُه متعديًا، وسبقَ أنّه ينصبُ مفعولاً مطلقًا، وقد يَتَعَلَّقُ به شِبهُ الجملةِ. وغير ذلك من العمل.

المصدر يعملُ عملَ فعله:

بفعله المصدرَ ألحِقْ في العملْ مضافًا، او مجردًا، أو مع ألْ

إنْ كان فعلٌ مع أنْ أو ما يحُل مَحَلَّهُ، ولاسم مصدرٍ عَمَلْ

المصدرُ يعملُ عَمَلَ فعلِه في التَّعَدِّي واللُّزُومِ، فإنْ كان الفعلُ متعديًا فإنّ مصدرَه يَتعدى، وإنْ كان الفعلُ لازمًا فإنّ مصدره يلزمُ، ولا يتعدى إلى المفعول به إلا بواسطة، كالفعل تمامًا، مثل:

ضربَ محمدٌ زيدًا/ ضَرْبًا زيدًا

الفعل (ضربَ) مُتَعَدٍّ، نصبَ المفعولَ به (زيدًا) وجاء مصدره (ضَرْبًا) متعديًا، فنصبَ المفعولَ به (زيدًا) كذلك.

وأمَّا الفعل اللازم ومصدره، فمثل:

جلسَ محمدٌ على المقعد - جُلُوسًا على المقعد

فالفعل (جلَسَ) لازمٌ لم ينصب المفعولَ به، ولم يصل إلى مفعولِه إلا بواسطة حرف الجر (على)، وكذلك مصدرُه (جُلُوسًا)، لم يتمكَّن من نصب المفعول به، ولكن وصل إليه بواسطة حرف الجر (على).

ونَلحظُ أنَّ الفعلَ ومصدرَه عَمِلاَ، إذْ تَعَلَّقَ بهما شبه الجملة (على المقعد).

* * *

ويعملُ المصدرُ عملَ فعلِه في موضعين:

أحدهما: أنْ يكونَ المصدرُ نائبًا عن فعله بدلاً منه (أي الفعلُ محذوف): وهو المصدر الذي يعربُ مفعولاً مطلقًا نائبًا عن فعله (وقد سبق هذا في باب المفعول المطلق) مثل:

ضَرْبًا زيدًا:

ضربًا: مفعولٌ مطلقٌ نائبٌ عن فِعْلِه (اضربْ)، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديره (أنت).

ومن الشواهد التي سبقت في باب المفعول المطلق:

* فندلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالب *

فالمصدر (ندلاً) مفعول مطلق نائبٌ عن فعله (اُنْدُلْ) وهو واجبُ الحذفِ.

المالَ: مفعول به للمصدر (ندلاً) منصوب.

ومثله قول الشاعر:

يا قابلَ التوب غُفرانًا مـآثمَ قـدْ   أسلفتُها أنا خـائفٌ منهـا وَجِـلُ

غُفرانًا: مفعولٌ مطلقٌ نائبٌ عن فِعْلِه (اغفِرْ)، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديره (أنت).

مآثِمَ: مفعول به للمصدر (غُفرانًا) منصوب.

وقوله:

شكرًا لربكَ يومَ الحـرب نعمتَـه   فقد حمـاك بعـزِّ النـصرِ والظَّفَـرِ

شكرًا: مفعولٌ مطلقٌ نائبٌ عن فِعْلِه (اشكُرْ)، والفاعلُ ضميرٌ مستترٌ وجوبًا تقديره (أنت).

لربكَ: جار ومجرور، شبه جملة متعلق بالمصدر (شكرًا).

ومثل: احْتِرامًا والديك

تكريمًا أهلَك

إشفاقًا على الضعيف

الموضع الآخر: أنْ يَصِحَّ تقديرُ المصدرِ بالفعلِ مع (أنْ) أو مع (ما)، مثل:

عجبتُ من ضربك زيدًا أمسِ

التقدير: من أنْ ضَرَبْتَ زيدًا أمسِ.

عجبت من ضربك زيدًا غدًا

التقدير: من أنْ تضربَ زيدًا غدًا.

عجبت من ضربك زيدًا الآن

التقدير: مما ضربت زيدًا الآن.

ساءنا بالأمس مَدْحُ المتكلمِ نفسَه

التقدير: أنْ مَدَحَ المتكلمُ نفسَه، أو: ما مَدَحَ المتكلمُ نفسَه.

سنُسَرُّ غدًا باجتياز الاختراع مرحلة الاختبار

التقدير بأنْ يجتازَ الاختراعُ مرحلةَ الاختبارِ. وقال الشاعر:

تأنَّ، ولا تعجلْ بلَومِكَ صاحبًا		لعلَّ له عُذرًا وأنت تلومُ

التقدير: بأنْ تلومَ أو: بما تلومُ.

لا شيءَ أنقصُ للأحرار من إفشائهم الأسرار

التقدير: من أن يفشوا أو مما يفشون.

ينعشُنا الآن إشاعةُ الشمسِ الدفءَ

التقدير: ما تشيعُ الشمسُ الدفءَ.

وهذا التقدير الذي تحدثنا عنه للمصدر إنما هو الوضع الغالب لعمل المصدر، وقليلاً ما يأتي المصدرُ العاملُ غيرَ مُقَدَّرٍ، وجعلوا منه قولَ العرب:

«سَمْعُ أُذُني أخاك يقول ذلك»

سمعُ: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف.

أُذُني: مضاف إليه مجرور (فاعل في المعنى).

أخاك: مفعول به للمصدر (سَمْعُ).

يقول: جملة حالية سدت مسد الخبر.

فنلحظ أنه لا يمكن تقدير المصدر في هذا المثال بأنْ أو بما، وقد عملَ المصدرُ، وهذا قليل.

* * *

أحوال عمل المصدر المقدر:

المصدر المقدر بـ (أنْ) والفعل أو بـ (ما) والفعل لعمله أحوال أو صور ثلاث هي:

الأولى: أن يكون المصدر مضافًا، مثل:

عجبتُ من ضربك زيدًا

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة:٢٥١]

عمل المصدر (دفع) فنصب المفعول به (الناسَ) بعد أن أُضيف إلى فاعله.

لولا: حرف امتناع لوجود، مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

دفعُ: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف والخبر محذوف.

الله: اسم الجلالة مضاف إليه (فاعل في المعنى).

الناسَ: مفعول به للمصدر (دفع) منصوب.

ملحوظة: إعمال هذا النوع من المصادر كثير جدًا في كلام العرب.

زيادة أمثلة وشواهد:

عجبت من أَكْلِ زيدٍ الخبزَ

عجبت من أَكْلِ الخبزِ زيدٌ

﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ [البقرة:٢٠٠]

المصدر (ذِكْر) أُضيفَ إلى فاعله الضمير (كم) ونَصَبَ المفعول به (آباءَكم)

وقُرِئَ: ﴿كذكركم آباؤُكم﴾[1]

على أنّ المصدر (ذِكْر) أُضيفَ إلى مفعوله الضمير (كم)، ورفع الفاعل (آباؤُكم).

وقال الشاعر:

ألا إنّ ظلـمَ نفـسِهِ المـرءُ بَـيِّنٌ إذا لم يصُنْها عن هوًى يغلبُ العقلا

فـ (ظلم) مصدر أضيف إلى مفعوله (نفسه) ورفع الفاعل (المرءُ)

رحمتُك الضعفاءَ دليل نُبلك

أعجبتني مساعدتُك المريضَ

الثانية: أن يكون المصدر منونًا، وهو المجرد عن أل والإضافة، مثل:

عجبت من ضربٍ زيدًا

ومن أَكْلٍ طعامًا

ومنه قوله تعالى:

﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد:١٥،١٤]

(١) قراءة كعب بن محمد القرظي. تفسير ابن عطية ١٧٩/٢.

عمل المصدر المنون (إطعامٌ) عمل فعله المتعدي فنصب مفعولاً به (يتيمًا) وفاعله ضمير مستتر، والتقدير: أو إطعامكم، أو: إطعامه[1].

ملحوظة: هذا النوع من المصادر أقيس في العمل؛ لأنه من أكثر المصادر شبهًا بالفعل؛ لكونه منكرًا بعيدًا عن الإضافة.

ومن شواهده قول المَرَّار بن مُنقذ التَّميمي:

بضربٍ بالسيوفِ رءُوسَ قومٍ		أزلنا هامَهُنَّ عن المقيل

الشاهد: عمل المصدر المنون (ضربٍ) عمل فِعلِه فنصب مفعولاً به (رءُوسَ)، وتَعَلَّقَ به شبه الجملة (بالسيوفِ).

وقال غيره:

* قالت: نَعَمْ، وبُلُوغًا بُغيةً ومُنى *

وقال الفِنْدُ الزِمَّانِيُّ:

وبعضُ الحِلم عند الجَهـ		ـلِ للذلة إذعانُ

شبه الجملة (للذلة) متعلق بالمصدر (إذعانٌ)

(١) التصريح ٦٣/٢. وفي الأشموني ٢٨٣/٢ أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل. وإذا حذف لا يتحمل ضميره خلافًا لبعضهم.

عجبت من ضربٍ زيدٌ عمرًا

عجبت من ضربٍ عمرًا زيدٌ

الثالثة: المصدر المحلى بـ (أل):

وهذا عمله أَقَلُّ من سابقِهِ؛ لزيادة الألف واللام التي نَقَلَتْهُ إلى التعريف فابتعد عن شبه الفعل. وقال بعضهم: عملُهُ ضعيفٌ.

ومنه قول الشاعر:

ضعيفُ النكايةِ أعداءَهُ يخالُ الفرارَ يراخي الأجَل

الشاهد: عمل المصدر المحلى بـ(أل) (النكاية) فنصبَ المفعولَ (أعداءَه) وهذا قليل. وقال آخر:

فإنك والتأبينَ عُروةَ بعدَ ما دعاك وأيدينا إليه شوارعُ

الشاهد: عمل المصدر المحلى بـ(أل) (التأبينَ) فنصب المفعول (عروةَ). وهذا قليل.

وقال مالك بن زُغْبة الباهِلِي يصفُ شجاعتَه ويذكر سبقَه في الإغارة:

لقد عَلِمَتْ أُولى المغيرة أنَّني كررتُ فلم أَنْكُلْ عن الضرب مِسْمَعَا

الشاهد: عمل المصدر المحلى بـ(أل) (الضرب) فنصب المفعول به (مسمعاً)[1]. وهذا قليل.

ملحوظة:

بقي شرح قول ابن مالك (ولاسم مصدر عمل) وهذا نؤجله إلى ما بعد الانتهاء من الحديث عن عمل المصدر.

* * *

صُوَرُ عَمَلِ المصدر المضاف:

وبعد جره الذي أُضيف له ... كَمِّلْ بنَصْبٍ أو برَفْعٍ عَمَلَهْ

يتحدث هنا عن أحوال عمل المصدر المضاف، فيحصر صور عمله. ومعنى البيت: أنّ المصدر إذا أُضيف إلى فاعله فكمِّلْ عمله - إذا أردت - بالنصب، وإذا أُضيف إلى مفعوله فكمِّل عمله بالرفع.

(١) (مِسْمَع) هنا اسم شخص.

وقد حصر العلماء أحوال أو صور عمل المصدر المضاف في خمسٍ، هي:

١- أن يُضاف المصدر إلى فاعله ثم ينصب مفعوله:

﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة:٢٥١]

فالمصدر (دفع) أُضيف إلى فاعله ثم نصب المفعول به (الناسَ). ومثل:

عجبتُ من شرب زيدٍ العسلَ

٢- (عكس السابق) أن يضاف المصدر إلى مفعوله، ثم يرفع فاعله، مثل:

عجبت من شرب العسلِ زيدٌ

ومن الشواهد عليه قول الفرزدق في وصف ناقةٍ:

تنفي يداها الحَصى في كل هاجرةٍ   نَفْيَ الدّراهيمِ تَنقادُ الصياريف

أضاف المصدر (نفي) إلى مفعوله (الدّراهيم) ثم أتى بعده بفاعل المصدر (تنقادُ) مرفوعًا.

ومنه قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]

على أن (حِج) مصدرٌ أُضيفَ إلى مفعوله (البيت) ثم رفع الفاعل

(مَن) فهو اسم موصول مبني في محل رفع فاعل المصدر[1].

٣- أن يضاف المصدر إلى الفاعل، ولا يُذكر المفعول به، كقوله تعالى:

﴿وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ...﴾ [التوبة:١١٤]

المصدر (استغفار) أُضيف إلى فاعله (إبراهيم)، ولم يذكر المفعول، والتقدير (ربَّه).

٤- أن يضاف المصدر إلى مفعوله، ولا يذكر الفاعل، كقوله تعالى:

﴿لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ﴾ [فصلت:٤٩]

فـ (دعاء) مصدر أُضيف إلى المفعول (الخير) وحذف الفاعل، والتقدير: من دعائه الخيرَ.

٥-أن يضاف المصدر إلى الظرف، فيرفع الفاعل وينصب المفعول، مثل:

---

(١) ولكن اعتُرض على هذا القول بأن جعل (مَن) فاعلاً يفسد المعنى، إذ يصبح المعنى: ولله على جميع الناس أن يحج المستطيع منهم. والمعترض يعرب (مَن) بدلاً فيكون المعنى: ولله على الناس مستطيعهم حج البيت. ويؤخذ على هذا القول الفصل بين البدل والمبدل منه بأجنبي وهو المبتدأ (حج). وهناك وجه ثالث لإعراب (مَن) فقد قيل: إنها شرطية مبتدأ، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: من استطاع منهم فليحج. وعلى هذا لا شاهد.

والذي نختاره الوجه الأول المذكور في المتن، ونوجهه على النحو الآتي: وهو أن المعنى: لله على جميع الناس أن يحج المستطيع منهم، فعليهم دفعه للحج وإلا أثموا. راجع المغني ٦٩٤.

عجبت من ضرب اليومِ زيدٌ عمرًا

فـ (ضرب) مصدر مضاف إلى الظرف (اليومِ)، و(زيدٌ) فاعل المصدر، و(عمرًا) مفعوله.

ومثله:

أعجبني انتظارُ يومِ الجمعةِ زيدٌ محمدًا

(انتظارُ) مصدر أضيف إلى الظرف (يومِ) و (زيدٌ) فاعل للمصدر و(محمدًا) مفعول به للمصدر.

* * *

حكم تابع ما أضيف إليه المصدر

إذا أُضيف المصدر إلى فاعله أو مفعوله، أي: المضاف إليه فاعل أو مفعول في المعنى، فما حكم تابعه كالصفة والمعطوف؟

قال ابن مالك:

وجُـرَّ مـا يَتبـعُ مـا جُـرَّ ومَـنْ   راعى في الاتبـاع المحلَّ فَحَسَنْ

أي: جُرَّ تابع المضاف إليه، فإذا أُضيفَ المصدرُ إلى فاعِله فإنّ الفاعلَ سيكون مجرورًا في اللفظ مرفوعًا في المحل؛ لأنّه فاعلٌ في المعنى. وهنا يجوزُ في تابعِ المضافِ إليه وجهان: مراعاةُ لفظ المضاف إليه، فيُجَرُّ التابعُ، ومراعاةُ مَحَلِّ المضافِ إليه، فيُرفعُ التابعُ أو ينصب، على حسب محل المضاف إليه، مثل:

عجبتُ من شُرْب زيدٍ الظريفِ/ الظريفُ

ومن الشواهد على إتباع التابع للمحل، قولُ لبيد:

حتى تَهَجَّرَ في الرواحِ وهاجها   طَلَـبَ المُعَقِّـب حقَّـهُ المظلـومُ

فـ (طلب) مصدر أُضيف إلى فاعله (المُعَقِّب)، و(المظلومُ) نعت للمضاف إليه (المعقب) لكنه رُفع مراعاة لمحل المضاف إليه؛ لأنه فاعل في المعنى.

وكذلك إذا أضيف المصدر إلى مفعوله فيجوز في تابعه الجر على اللفظ والنصب مراعاةً للمحل، مثل:

عجبت من أكلِ الخبزِ واللحمِ/ واللحمَ

ومنه قولُ زياد العنبري، يذكرُ أَمَةً أخذها عِوضًا عن دَينٍ له:

قـد كنـتُ داينـتُ بهـا حَـسَّانَا مخافـةَ الإفـلاسِ واللّيَّانَـا[1]

فـ (مخافة) مصدر أُضيف إلى مفعوله (الإفلاس)، و (الليانا) اسم معطوف على المضاف إليه منصوب مراعاةً لمحله؛ لأنه مفعول به في المعنى.

* * *

تطبيقات على عمل المصدر:

قرأ حفص: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٌ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ لَعۡنَةُ ٱللَّهِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ﴾ [البقرة:١٦١]

فـ (لعنةُ) مصدر أضيف إلى فاعله لفظ الجلالة (الله)، (والملائكة) اسم معطوف على المضاف إليه لفظ الجلالة مجرور مثله على اللفظ، و(الناس) معطوف على اسم الجلالة، و(أجمعين) توكيد مجرور تابع لما قبله.

(١) اللَّيَّان: المماطلة.

وقرأ الحسن[1]:

﴿إنّ الذين كفروا وماتوا وهم كُفّارٌ أولئك عليهم لعنةُ اللهِ والملائكةُ والناسُ أجمعون﴾ بالرفع.

على أنّ (الملائكة) مرفوعٌ مراعاةً لمحلِّ المضافِ إليه؛ لأنه فاعلٌ في المعنى، فالمصدر (لعنةُ) مضاف إلى فاعله، فالمعنى: يلعنهمُ اللهُ، و(الناس) معطوف على اسم الجلالة مرفوع، و(أجمعون) توكيد مرفوع تبعًا لما قبله.

قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلۡحَجِّ وَسَبۡعَةٍ إِذَا رَجَعۡتُمۡۗ﴾ [البقرة:١٩٦] قُرئ[2]: ﴿وسبعةً﴾ بالنصب. فما توجيه القراءتين؟

الأولى: بالجر، عطفًا على لفظ (ثلاثة) والثانية: بالنصب، عطفًا على محل (ثلاثة)؛ لأنها مفعول في المعنى. فقد أُضيف المصدر (صيام) إلى مفعوله (ثلاثة)، فالمعنى: صوموا ثلاثةَ أيامٍ في الحج.

- هو حَسَن التربية أبناءَه
- شكرُكَ المنعمَ واجبٌ
- خدمتُك الوطنَ عِزٌّ

(١) البحر المحيط ١/٤٦٠، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٢/٣/٣٣٠.

(٢) هي قراءة زيد بن علي. تفسير ابن عطية ٢/١٦١.

- سعيًا في الخير

- تُعجبني مصاحبتُك الأدباءَ

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ كِفَاتًا ﴿٢٥﴾ أَحْيَآءً وَأَمْوَٰتًا﴾ [المرسلات:٢٥،٢٦]

أي: تكفت الأحياء والأموات[(١)]. فـ (أحياءً) مفعول به للمصدر (كفاتًا)، و(أمواتًا) معطوف على (أحياءً).

* * *

(١) ينظر: تفسير ابن عطية ١٥/٢٦٤-٢٦٥، ودراسات لأسلوب القرآن ٢/٣/٣١٨.

إعمال اسم المصدر

بقي من باب إعمال المصدر واسم المصدر قول ابن مالك في أول هذا الباب:

... ... ولاسم مصدرٍ عَمَلْ

فما اسم المصدر؟ وما عمله؟

تعريفه: هو ما ساوى المصدرَ في الدلالةِ على معناه، وخالفه بخلوه لفظًا وتقديرًا من بعض ما في فعله من الحروف الأصلية أو الزائدة دون تعويض.

مثل: (عَطاء) اسم مصدر يساوي المصدر (إعطاء) في المعنى، ويخالفه بخلوه من بعض ما في المصدر، فقد خلا من الهمزة الموجودة في المصدر وفي فعله. وهذا الخلو في اللفظ والتقدير، وهو دون تعويض.

لفظًا وتقديرًا:

يجب أن يخلو اسم المصدر من بعض ما في فعله لفظًا وتقديرًا، فالمحذوف لا يُقَدَّرُ. فإن قُدِّرَ فإنه يكون مصدرًا لا اسم مصدر، مثل: (قِتال) مصدر (قاتَل). فنلحظ أن المصدر (قِتال) خلا لفظًا من بعض ما في الفعل،

وهو الألف الحرف الثاني من الفعل (قاتل)، ولكن هذا الخلو في اللفظ فقط لا في التقدير، بدليل أنه ينطق بها في بعض الأحيان فيقال: قاتل قِيتالاً. ومثل: ضاربَ ضِرابًا وضيرابًا، فكلاهما مصدر. فالياء هي الألف في الفعل وقلبت ياء لانكسار ما قبلها.

دون تعويض:

هذا قيد آخر اشتمل عليه التعريف، فيُشترط في اسم المصدر الذي خلا من بعض ما في فعله لفظًا وتقديرًا ألا يُعوض عنه، وإلاّ عددناه مصدرًا مثل: وَعَدَ عِدَة، وزن زِنة. فقد حذفت الواو من المصدر (فاء الكلمة) ولكن عُوض عنها تاء في الآخر، فهذا مصدر لا اسم مصدر.

بعض أمثلة لاسم المصدر:

عطاء من الفعل أعطى.

الكلام، من تكلَّم، ومصدره التكلُّم.

وضوء من تَوَضَّأ.

غُسْل من اغتَسَلَ.

﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح:١٧]

شواهد وأمثلة لإعمال اسم المصدر:

قال عمير بن شُيَيم القطامي:

أكفــرًا بعــد رد المــوت عــني وبعــد عَطائــك المائــةَ الرِّتاعَــا

أُضيف اسم المصدر (عطاء) إلى فاعله الكاف ونصب المفعول به (المائةَ).

وقال آخر:

بعِــشرتك الكــرامَ تُعَــدُّ مــنهمْ فــلا تُــرَيَنْ لغيرهــم أَلُوفَــا

أُضِيفَ اسمُ المصدر (عِشرة) إلى فاعله (الكاف)، ونصبَ مفعولاً به (الكرامَ).

وقال غيره:

إذا صَحَّ عَونُ الخالِقِ المرءَ لم يَجِدْ عَـسيرًا مـن الآمـال إلا مُيَـسَّرا

عمل اسم المصدر (عون) فنصب المفعول (المرءَ) بعد أنْ أُضيف إلى فاعله (الخالِقِ).

ومنه الحديث: «مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ امرأته الوضوءُ»[1].

(١) الحديث في الموطأ ١/٤٤، كتاب الطهارة، باب الوضوء من القُبلة. وينظر: الحديث النبوي في النحو العربي ٢٠٥.

فـ (قبلة) اسم مصدر أُضيف إلى فاعله (الرجل) و (امرأته): مفعول به لاسم المصدر (قُبْلَةِ).

وشبه الجملة (مِن قُبْلَةِ) متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ المؤخر (الوضوءُ).

وقال الشاعر:

قالوا: كَلامُكَ هندًا وهي مُصغيةٌ　　　يَشفيكَ، قلتُ: صحيحٌ ذاك لو كانا

هندًا: مفعول به لاسم المصدر (كلامُك)، وقد أُضيف اسم المصدر إلى فاعله.

وقال حسان رضي الله عنه:

لأنَّ ثوابَ الله كُلَّ مُوَحِّدٍ　　　جِنانٌ من الفِرْدَوسِ فيها يُخَلَّدُ

كُلَّ: مفعول به لاسم المصدر (ثوابَ).

﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا﴾ [النبأ:٣٦]

عطاءً: اسم مصدر عمل فنصب مفعولاً به (حسابًا).

ناصرت الوطنَ نَصرَ الحُرِّ وطنَه

وطنَه: مفعول به لاسم المصدر (نصر).

هدَّمت الباطلَ هدم الخيمةِ صاحبُها

(هدم) اسم مصدر أضيف إلى مفعوله (الخيمة) ورفع الفاعل (صاحبُها).

و قول ابن مالك (... ولاسم مصدر عمل) يدل على قلته[1].

* * *

ما المصدر الذي لا يعمل؟

١- هو الذي يُستعمل استعمال الأسماء، فلا يلحظ أنه نائب عن فعل، ولا يُلحظ أنه مقدر بأن والفعل أو بما والفعل، مثل:

أعجبني العلمُ

(١) نقل ابن عقيل عن الصيمري أن إعمال اسم المصدر شاذ. وفي كتاب الصيمري التبصرة والتذكرة أنه (من النوادر). والصيمري هو أبو محمد بن علي بن إسحاق الصيمري من نحاة القرن الرابع الهجري.
وقد أجاز ابن العِلج عمل اسم المصدر قياسًا على عمل المصدر، ونقل القياس عن بعضهم.
وابن العلج هو أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي النحوي المشهور بابن العلج من نحاة القرن السادس تقريبًا. له كتاب البسيط. والعلج في اللغة: الرجل الشديد الغليظ. وهو حمار الوحش أيضًا.

ساءَني الجهلُ

وقد يكون مُقَدَّرًا غيرَ عامل، كقوله تعالى:

﴿ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ ﴾ [الزمر:٧]

فـ (الكفرَ): مصدر غير عامل مع كونه مقدرًا، والتقدير: أنْ يكفروا.

٢- المصدر المؤكد لعامله لا يعمل:

ضربتُ ضربًا

قمت قيامًا

أكلت أكلاً

* * *

إعمال اسم الفاعل

ما اسم الفاعل؟

عن ابن مالك في التسهيل أنه: الصفةُ الدالةُ على فاعلِ الحدثِ، الجاريةُ في مُطلَق الحركاتِ والسَّكَناتِ على المضارعِ من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث[1].

عمل اسم الفاعل:

كفعلـه اسـمُ فـاعلٍ في العمَـلِ إنْ كـان عـن مُـضِيِّهِ بمَعْـزِلِ
ووليَ اسـتفهامًا او حـرفَ نـدا أو جـا صـفةً، أو مـسندا

يعمل اسم الفاعل عمل فعله في التعدي واللزوم:

﴿ وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٌ قَلْبُهُۥ ﴾ [البقرة:٢٨٣]

فـ (آثمٌ) اسم فاعل من فعل لازم رفع الفاعل (قلبُه).

﴿ وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلْمُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [النساء:١٦٢]

(المقيمين) اسم فاعل من فعل مُتَعَدٍّ، ولذا أمكنَ أنْ ينصبَ المفعول به (الصلاةَ) وكذلك (المؤتون) اسم فاعل من فعل مُتَعَدٍّ ولذا نصبَ المفعول به (الزكاةَ).

---

(١) التسهيل ١٣٦، وينظر: حاشية الخضري ٢/٣٨

واسم الفاعل **نوعان:** محلى بـ (أل)، وغير محلى بـ (أل)، ونبدأ الحديث عن غير المحلى بـ(أل).

أولاً: اسم الفاعل غير المحلى بـ (أل) يعمل بشرطين:

أحدهما: أن يكون للحال أو الاستقبال (إن كان عن مُضِيِّهِ بمعزل)؛ وذلك لأن اسم الفاعل إنما عَمِلَ حَملاً على فعله المضارع، ولذا اشتُرط فيه أنْ يدل على الحال أو الاستقبال, كدلالة الفعل المضارع، والمشابهة بين المضارع واسم الفاعل العامل لفظية ومعنوية:

فاللفظية: في تطابق الحركات والسكنات بينهما: يَكْتُب / كَاْتِب

والمعنوية: الدلالة على الحال أو الاستقبال.

والآخر: أنْ يعتمدَ على شيءٍ قبلَه من استفهامٍ أو نفيٍ أو مُخْبَرٍ عنه أو موصوفٍ (بحيث يقترب من الفعل)، مثل:

هذا ضارِبٌ زيدًا الآن أو غدًا

فـ (زيدًا) مفعول به لاسم الفاعل (ضارب) وقد تحقق له شرطان (الدلالةُ على الحال أو الاستقبال)، والاعتمادُ على مُخْبَرٍ عنه المبتدأ (هذا).

والمعتمد على استفهام مثل:

أَضارِبٌ زيدٌ عمرًا؟

والمعتمد على نفي مثل:

ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا

والمعتمد على موصوف مثل:

مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدًا

أو أن يقع حالاً؛ لأنَّ الحالَ وصفٌ لصاحبها، مثل:

جاءَ زيدٌ راكبًا فرسًا

أو أن يقع بعد حرف النداء؛ على أنَّه صفة لموصوفٍ مُقَدَّرٍ، مثل:

يا طالعًا جبلاً

(أو مسندًا) يعني أن يقع خبرًا لمبتدأ أو لناسخ أو مفعول (ظن) وأخواتها، مثل:

زيدٌ ضاربٌ عمرًا

يكون زيدٌ ضاربًا عمرًا

إنّ زيدًا ضارِبٌ عمرًا

ظننت زيدًا ضاربًا بكرًا

أعلمت زيدًا عمرًا ضاربًا بكرًا

فإذا كان اسمُ الفاعلِ بمعنى الماضي لم يَنْصِب المفعولَ به؛ لأنّه لم يُشبهْ لفظَ الفعلِ الذي هو بمعناه، فلا يجوز أنْ نقولَ: هذا ضاربٌ زيدًا أمسِ (×)

وصوابه:　　　　هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ

هذا مذهب الجمهور خلافًا للكسائي الذي أجازَ عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي، مستشهدًا بقوله تعالى:

﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِۚ ﴾ [الكهف:١٨]

فـ (باسطٌ) اسمُ فاعلٍ، عَمِلَ عَمَلَ فعلِه، فنصبَ (ذراعَيه) على أنه مفعول به لاسم الفاعل، وهو هنا بمعنى الماضي.

وقد أبى الجمهور ذلك، ووجهوا الآية المذكورة على أنها حكايةُ حال ماضية، أي: يُقَدَّرُ الماضي في زَمَنِ التَّكَلُّمِ، أو أنْ يُقَدِّرَ المتكلمُ نفسَه موجودًا في زمن وقوع الفعل. وبناء عليه فإنّ اسمَ الفاعل (باسط) هنا دال على الحال فيعمل. ويقوي ذلك قوله بعد ذلك ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ بالمضارع يحكي لنا حالهم وكأنها أمامنا الآن.

بعض **تطبيقات** على عمل اسم الفاعل:

١- أعارفٌ أخوك قدرَ العلمِ؟

٢- ما طالبٌ الصديقُ زيارتَك

٣- الحقُّ قاطِعٌ سيفُه الباطلَ

اعتماد اسم الفاعل العامل على محذوف:

وقد يكون نعتَ محذوف عُـرِفْ فيستحق العمـلَ الـذي وُصِـفْ

قد يكون اسمُ الفاعل صفةً لموصوف محذوف، فيُعَدُّ معتمدًا على موصوفٍ، محققًا شرط العمل الثاني، نحو:

﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾ [فاطر:٢٨]

ألوانُه: فاعل لاسم الفاعل (مختلفٌ)، وقد اعتمد على موصوف محذوف، التقدير: صنفٌ مختلفٌ ألوانُه.

ومنه قول الأعشى:

كنـاطحٍ صَـخرةً يومًـا ليوهنَهـا فلم يَضِرْها وأوهى قرنَه الوعِـلُ

التقدير: كوعلٍ ناطحٍ صخرةً. فاسم الفاعل (ناطح) نصب المفعول به (صخرةً) وهو صفة لموصوف محذوف. والمحذوف مفهوم من تمام البيت.

وقول عمر بن أبي ربيعة:

وكم مالئٍ عَينيه من شيءِ غـيرِه إذا راح نحوَ الجمرةِ البيضُ كالدُّمى

فـ (مالئ) اسم فاعل نصبَ المفعولَ به (عَينيه)، وهو معتمد على موصوف محذوف، والتقدير: وكم شخصٍ مالئٍ.

ومنه: يا طالعًا جبلاً: إذ التقدير: يا رجلاً طالعًا جبلاً، كما سبق.

وكذلك قد يكون الاستفهام مقدرًا نحو:

مهينٌ زيدٌ عمرًا أم مُكرمُه؟

مهينٌ: اسم فاعل مبتدأ.

زيد: فاعل لـ (مهين).

عمرًا: مفعول به لاسم الفاعل (مهين).

اعتمد اسم الفاعل على استفهام مُقَدَّر بدليل (أم) التسوية التي تأتي بعد همزة الاستفهام، والتقدير: أمُهينٌ.

* * *

ثانيًا: اسم الفاعل المحلى بـ (أل):

وإن يكن صلةَ (أل) ففي المُضي		وغَيْــرِهِ إعمالُــه قــد ارتُــضي

اسم الفاعل المحلى بـ (أل) يعمل مطلقًا، سواء كان للماضي أو للحال أو للمستقبل[1]، مثل:

هذا الضاربُ زيدًا الآن

هذا الضاربُ زيدًا أمسِ

هذا الضاربُ زيدًا غدًا

ونحو: حضر المكرمُ صاحبَك أمسِ

حضر المكرمُ صاحبَك الآن

حضر المكرمُ صاحبَك غدًا

لأن (أل) اسم موصول، و(ضارب) صلة الموصول، وهو حالٌّ مَحَلَّ الفعل، والفعلُ يعمل في جميع الحالات، وكذلك ما حَلَّ مَحَلَّه[2].

ومن الشواهد الشعرية على عَمَل اسم الفاعل المحلَّى بـ (أل):

قال الشاعر:

إذا كنــتَ مَعْنِيًّــا بمَجْـدٍ وسُـؤْدَدٍ   فلا تَكُ إلاّ المُجْمِلَ القولَ والفِعْـلاَ

---

(١) اسم الفاعل المحلى بـ (أل) لم يعمل بالشبه بالفعل المضارع، بل بالنيابة عن الفعل، فهـو في العمل كالمصدر، ولذلك عمل مطلقًا.

(٢) التصريح ٢/٦٥.

القولَ: مفعول به لاسم الفاعل (المُجْمِلَ).

وقال عمرو بن كُلثوم:

وأنّا الشّارِبُونَ الماءَ صَفْوًا ويَشرَبُ غيرُنا كَدرًا وطِينَا

الماءَ: مفعول به لاسم الفاعل (الشَّارِبُونَ).

* * *

تطبيقات:

١- ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ﴾ [هود:١٢]

٢- ﴿رَبَّنَآ أَخۡرِجۡنَا مِنۡ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ ٱلظَّالِمِ أَهۡلُهَا﴾ [النساء:٧٥]

٣- ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٞ نَّفۡسَكَ﴾ [الكهف:٦]

٤- ﴿مَآ أَنَا۠ بِبَاسِطٖ يَدِيَ إِلَيۡكَ﴾ [المائدة:٢٨]

٥- ﴿وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٖ قِبۡلَتَهُمۡۚ وَمَا بَعۡضُهُم بِتَابِعٖ قِبۡلَةَ بَعۡضٖۚ﴾ [البقرة:١٤٥]

٦- ﴿وَلَا مَوۡلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيۡـًٔاۚ﴾ [لقمان:٣٣]

٧- ﴿إِنِّي جَاعِلٞ فِي ٱلۡأَرۡضِ خَلِيفَةٗۖ﴾ [البقرة:٣٠]

٨- ﴿إِنِّي خَٰلِقُۢ بَشَرٗا مِّن طِينٖ﴾ [ص:٧١]

٩- ﴿مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾ [النمل:٣٢]

١٠- ﴿وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَّا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة:٧٢]

١١- ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ [الزمر:٢]

١٢- ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ [فاطر:٢٢]

١٣- ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا
بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الأنفال:٥٣]

١٤- ﴿إِنِّى ظَنَنتُ أَنِّى مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ ۝٢٠﴾ [الحاقة:٢٠]

* * *

عمل صيغ المبالغة[1]

قال ابن مالك:

فَعَّــالٌ او مِفْعــالٌ او فَعُــولُ ... في كَثْــرةٍ عــن فاعــلٍ بَــدِيلُ
فَيَــستَحِقُّ مــا لَــهُ مِــن عَمَــلْ ... وفي فَعِيــلٍ قَــلَّ ذا وفي فَعِــلْ

أي: كثيرًا ما يُحول اسمُ الفاعلِ إلى أمثلة (صيغ) المبالغة، لقصد المبالغة والتكثير، فتستحقُّ هذه الصيغُ عملَ اسم الفاعل قياسًا (العمل الذي كان له قبل تحويله) بالشروط المذكورة نفسِها، ولكنَّ إعمالَ الثلاثةِ الأُوَلِ أكثرُ، وهي: (فعَّال، مِفْعال، فعُول)، فإعمال هذه أكثر من إعمال: (فَعِيل و فَعِل).

١- **فعَّال**: سمع سيبويه: أمّا العسلَ فأنا شَرَّابٌ:

فـ (العسلَ): مفعول به مقدم لصيغة المبالغة (شَرّاب). تحقق شرطا العمل، فالصيغة دالةٌ على الحال، واعتمدت على مُخْبَرٍ عنه المبتدأ (أنا).

وقال القُلاخُ بن حَزْنٍ السَّعدِيُّ يصف رجلاً بالشجاعة والاستعداد للحرب:

---

(١) الغالب بناؤها من الثلاثي. ومن غيره نادر: دَرّاك، سأّر، مِعطاء، مِهْوان، زَهُوق.

أخا الحرب لَبَّاسًا إليها جِلالَها　　　وليس بوَلاَّجِ الخوالفِ أَعْقَلا

لَبَّاسًا: صيغة مبالغة نصبت المفعول به (جِلالَها). دلت على الحال واعتمدت على موصوف لكونها حالاً مما تقدَّمها أو صفةً له.

٢- **مِفْعال**: قول بعض العرب: إنه لَمِنْحارٌ بَوائِكَها (السِّمان).

بَوائِكَها: مفعول به لصيغة المبالغة (مِنْحارٌ). اعتمدت على مسند إليه ودلت على الحال.

٣- **فَعُول**: روى الكسائي قولَ بعض العرب: «أنت غَيُوظٌ – ما عَلِمتُ – أَكْبادَ الرِّجال»:

أَكْبادَ: مفعول به لصيغة المبالغة (غَيُوظٌ).

وقال أبو ذُؤَيب يصفُ امرأة وشدَّةَ استمالَتِها للرجال:

عَشِيَّةَ سُعْدى لو تراءت لِراهبٍ　　　بدَومةَ دونه تَجْرٌ وحَجِيجُ

قَلى دِينَه، واهتاجَ للشوق إنها　　　على الشّوق إخوانَ العزاءِ هَيُوجُ

عملت صيغة المبالغة (هَيُوج) فنصبت المفعول به المُقَدَّم (إخوانَ). وتحقق الشرط؛ لاعتمادها على مسند إليه، فهي خبر الناسخ (إنّها).

٤- **فَعِيل**: قول بعض العرب: «إنّ الله سميعٌ دُعاءَ مَنْ دَعاه».

وقال عُبيْدُ الله بن قَيس الرُّقَيّات:

فتاتـــان أمـــا منهمـــا فـــشَبيهةٌ هِلالاً والاخرى منهما تُشبه البـدرا

٥- **فَعِل**:

حَـذِرٌ أُمـورًا لا تـضيرُ وآمِـنٌ مـا لـيس مُنجيَـه مـن الأقـدارِ

صيغة المبالغة (حَذِرٌ) نصبت المفعول به (أُمورًا). اعتمدت على مبتدأ. التقدير: هو حذر.

* * *

تطبيقات على صيغ المبالغة:

وإنّـي لَقَـوّالٌ لـذي البَـثّ مَرْحبًـا ومرحبًا إذا ما جاء من غير مَرْصَدِ

مرحبًا: مفعول به لصيغة المبالغة (قَوّال) وقد اعتمدت على مُخْبَرٍ عنه، وهي للحال.

الطائرُ مِحْذارٌ صائدَه

الضعيف مِخْوافٌ أعداءَه

الوَفِيُّ وَصُولٌ أهلَهُ

أُجِلُّ مَنْ كان نصيرًا عَدْلاً

كُن سميعًا خيرًا

ضَرُوبٌ بنَصلِ السيف سُوقَ سِمانِها إذا عَـدِمُوا زادًا فإنَّـكَ عـاقِرُ

* * *

المثنى والجمع من اسم الفاعل أو صيغ المبالغة يعمل عمل المفرد:

ومـا سـوى المفـرد مثلَـه جُعِـلْ في الحكم والشروط حيثما عَمِلْ

يجوز إعمال المثنى والمجموع من اسم الفاعل وصيغ المبالغة بالشروط نفسها المذكورة فيما سبق، فالمحلَّى بأل يعمل بلا شرط، مثل:

هذانِ الضاربانِ زيدًا

زيدًا: مفعول به لاسم الفاعل (الضاربانِ).

هؤلاء القاتلون بكرًا

بكرًا: مفعول به لاسم الفاعل (القاتلون).

وغيرُ المحلَّى تُراعى فيه الشروط، كقول العَجَّاج:

* أَوالِفًا مكةَ مِنْ وُرْقِ الحَمي *

مكةَ: مفعول به لاسم الفاعل المجموع (أوالفًا) مفرده: آلفة.

اعتمد بكونه وقع حالاً من شيء تقدمه، وهو دال على الحال.

وقول طرفة:

ثــم زادوا أنهــم في قَــومهمْ غُفُــرٌ ذَنْــبَهم غــيرُ فُخُــرْ

غُفُر: صيغة مبالغة مجموعة مفردها غفور، وقد عملت الصيغة مجموعة، فنصبت المفعول به (ذنبَهم). واعتمدت على مُخْبَرٍ عنه لأنها خبر أنّ.

وقال زيد الخير:

أتــاني أنهــم مَزِقُــونَ عِرْضــي جِحاشُ الكِـرْمِلَيْنِ لهـا فديـدُ[1]

عرضي: مفعول به لصيغة المبالغة المجموعة (مَزِقُونَ) التي مفردها (مَزِق)، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه.

ومنه قوله تعالى:

﴿وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ﴾ [الأحزاب:٣٥]

---

(١) جحاش: جمع جحش, وهو ولد الأتان, الكِرْمِلَيْن: تثنية: كِرْمِل, وهو ماء في طَيِّئ. فديد: صوت.

الذاكرين: اسم فاعل محلى بأل عمل بلا شرط، فنصب المفعول به اسم الجلالة (الله).

جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله:

وانصب بذي الإعمال تِلْوًا واخفِضِ وهْـو لِنَـصب مـا سِـواه مُقتـضي

اسمُ الفاعل العامل إذا وقع بعدَه مفعولُه وكان اسمًا ظاهرًا غير مفصول عنه فيجوزُ إضافتُه إلى مفعوله، أو نصبُه له، نحو:

هذا ضاربُ زيدٍ

هذا ضاربٌ زيدًا

﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ﴾ [الطلاق:٣]

وفي قراءة: ﴿إنّ الله بالغٌ أمرَه﴾[1]

﴿هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ﴾ [الزمر:٣٨]

وفي قراءة: ﴿هل هنَّ كاشفاتٌ ضُرَّه﴾[2]

فإذا كان مما ينصب مفعولين وأُضيف إلى أحدهما فإنه يجب نصب المفعول الآخر، مثل:

---

(١) قرأها حفص بضمة واحدة في (بالغ) وجر (أمرِه) على الإضافة، وقرأ باقي الأربعة عشر بتنوين (بالغٌ) ونصب (أمرَه). إتحاف فضلاء البشر ٢/٥٤٥.

(٢) قرأ أبو عمرو ويعقوب بتنوين (كاشفاتٌ) ونصب (ضرَّه) وقرأ باقي الأربعة عشر بضمة واحدة في (كاشفاتُ) وجر (ضرِّه) على الإضافة. الإتحاف ٢/٤٣٠.

هذا مُعطي زيدٍ درهمًا: مفعول ثان

هذا معطي درهمٍ زيدًا: مفعول أول

حكم تابع معمول اسم الفاعل المجرور بالإضافة:

واجْرُرْ أو انصب تابعَ الذي انخفَض كـ مُبتغي جاهٍ ومالاً مَن نَهَضْ

إذا أُضيف اسم الفاعل إلى مفعوله، فيجوز في تابع المضاف إليه وجهان:

١- الجر تبعًا للفظ المضاف إليه.

٢- النصب تبعًا لِلْمَحَلِّ.

مثل:

هذا الضارِبُ الرَّجُلِ والغلامِ

هذا الضارِبُ الرَّجُلِ والغلامَ

ومنه قول الأعشى:

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعبدِها عُوذًا تُزَجِّي بينَها أطفالها

عبدِها: روي بالوجهين: بالجر عطفًا على لفظ المائة، وبالنصب عطفًا على محل المائة؛ لكونه مفعولاً به في المعنى.

وقال آخر:

هل أنت باعـثُ دينـارٍ لحاجَتِنـا		أو عبدِ ربٍّ أخا عونِ بن مِخْـراقِ

عبدِ: بالجر عطفًا على لفظ دينار، وبالنصب عطفًا على محل دينار.

* * *

عمل اسم المفعول[1]

وكُـلُّ مـا قُـرِّرَ لاسـم فـاعلِ يُعطى اسمَ مفعول بـلا تفاضـل
فهْوَ كفعـلٍ صـيغ للمفعـول في معناه كـ المُعْطَـى كَفافًا يكتفـي

يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول بالشروط نفسها المذكورة في عمل اسم الفاعل تمامًا.

فالمحلى بأل يعملُ مطلقًا بلا شرط.

وغير المحلى يُشْتَرَطُ فيه الاعتمادُ والدلالةُ على الحالِ أو الاستقبالِ.

فإذا استوفى اسمُ المفعولِ ذلك فإنما هو كالفعل المبني للمجهول في العمل، فَيَرْفَعُ نائبَ فاعلٍ، مثل:

أَمَضروبٌ <u>الزيدان</u> الآن أو غدًا؟

الزيدان: نائب فاعل لاسم المفعول مضروبٌ مرفوع. وقـد سـدَّ مَسَدَّ الخبر.

---

(١) اسم المفعول: هو اسم مشتق يدل على الحدث وعلى الذي وقع عليه الحدث. ودلالته على الحدث والواقع عليه مؤقتة (للحال)، وليست للماضي ولا للمستقبل، ولا تفيد الدوام إلا بقرينة. النحو الوافي ٣/٢٧١.

جاء المضروبُ أخوه أمس/ الآن/ غدًا

أخوه: نائب فاعل لاسم المفعول المضروبُ. ومثل:

هذا مَشْرُوبٌ ماؤُهُ

زيدٌ مَمْرُورٌ به

فإذا كان فعله مما ينصب مفعولين فإنه يَرْفَعُ أحدَهما نائبَ فاعل ويبقى الآخرُ منصوبًا:

زيدٌ المُعْطَى كفافًا:

فالمعطَى: اسم مفعول، رفع مفعولَه الأول نائبَ فاعل، وهو ضمير مستتر تقديره هو يعود على زيد.

كفافًا: مفعول به ثانٍ منصوب.

زيدٌ مَكْسُوٌّ ابنُهُ جُبَّةً

ابنُهُ: نائب فاعل لاسم المفعول، وهو المفعول الأول في المعنى.

جُبَّةً: مفعول به ثانٍ لاسم المفعول. ومثل:

عمرٌو مَظْنونٌ أبوه قادمًا

محمدٌ مُسَمًّى ابنُه زيدًا

وكذا لو كان اسمُ المفعولِ من فعلٍ يَنْصِبُ ثلاثةَ مفاعيلَ، فإنه يرفعُ الأولَ نائبَ فاعلٍ، ويبقى الثاني والثالث منصوبين، مثل:

زيدٌ مُعْلَمٌ أبوهُ عمرًا ذاهبًا

أبوهُ: نائب فاعل لاسم المفعول مرفوع، وهو المفعول الأول في المعنى.

عمرًا: مفعول به ثانٍ لاسم المفعول منصوب.

ذاهبًا: مفعول به ثالث لاسم المفعول منصوب.

إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه:

وقد يُضافُ ذا إلى اسمٍ مُرْتَفِعْ   معنًى كـ محمودُ المقاصدِ الـورِعْ

اسم المفعول يجوز إضافته إلى مرفوعه (نائب الفاعل):

زيدٌ مضروبٌ عبدُه / زيدٌ مضروبُ العبدِ

الورعُ محمودٌ مقاصدُهُ / الوَرِعُ محمودُ المقاصِدِ

وليس هذا لاسم الفاعل.

فإذا كان اسمُ المفعولِ من فعل ينصبُ مفعولين فلا يجوزُ أنْ يُضافَ إلى مرفوعه، مثل:

مررتُ برجلٍ مَكْسُوٍّ أبوهُ جُبَّةً

فلا يجوز: مررتُ برجلٍ مَكْسُوٍّ الأب جُبَّةً (×)

تطبيقات:

أنت المحمودُ فعلُه: (محلى بأل يعمل بلا شرط).

ما مذمومٌ صديقُك: (معتمد على نفي ودال على الحال).

لعلّ عَتْبَك محمودٌ عواقِبُه ورُبّما صحّتِ الأجسامُ بالعِلَلِ

(محمودٌ): اسم مفعول عَمِلَ لأنه اعتمد على مُخبَرٍ عنه، وهو للحال.

عواقبُه: نائب فاعل لاسم المفعول مرفوع.

قال المتنبي:

خُلِقْتُ أَلُوفًا، لو رَجَعْتُ إلى الصِّبا لفارَقْتُ شَيْبِيَ مُوجَعَ القلب باكيا

اسم المفعول (موجَع) أضيف إلى مرفوعه (القلب).

البيت مفتوحٌ نوافذه / البيتُ مفتوحُ النوافذِ

* * *

الصفة المشبهة باسم الفاعل وعملها

صِـفةٌ اُسْتُحْـسِنَ جَـرُّ فاعـلِ   معنًى بها المُشْبَهَةُ اسـمَ الفاعـلِ

الصفة المشبهة باسم الفاعل: ما دَلَّ على معنى وذات(١).

وأهمُّ ما يُميِّزها عن اسم الفاعل أنَّها يجوز إضافتها إلى فاعلها كثيرًا.

من أمثلتها:

محمدٌ حَسَنُ الوَجْهِ / حَسَنٌ وَجْهُهُ

---

(١) قال السخاوي (ت٦٤٣هـ) في سفر السعادة ٦١٤: " والصفة المشبهة بالفاعل هي الأوصاف التي تكون خِصالاً أو ألوانًا، أو خِلَقًا في الموصوفين، ولا تكون أعمالاً لهم، نحو: كريم، ولئيم، ولئيمة، وأحمر، وحمراء، وأعرج، وعَرجاء ".

وقال الرضي في شرح الكافية ٧٤٥/١/٢: «والذي أرى أنَّ الصفةَ المشبَّهةَ كما أنّها ليست موضوعةً للحدَث في زمانٍ، ليست -أيضًا- موضوعةً للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليلَ فيها عليهما، فليس معنى (حَسَنٌ) في الوضع إلا: ذو حُسْنٍ، سواءٌ في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة، ولا دليلَ في اللفظ على أحد القَيْدَين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحُسن، لكنْ لما أُطلقَ ذلك، ولم يكن بعضُ الأزمنة أولى من بعض، ولم يجزْ نفيُه في جميع الأزمنة؛ لأنك حكمتَ بثُبوتِه، فلا بدَّ من وُقوعه في زمانٍ، كان الظاهرُ ثُبوتَهُ في جميع الأزمنة، إلى أنْ تقومَ قرينةٌ على تخصيصه ببعضها، كما تقول كان هذا حسنًا فقبُحَ، أو سيصيرُ حَسَنًا، أو هو الآن حَسَنٌ فقط. فظُهورُه في الاستمرار ليس وضعيًّا على ما ذَكَرْنا، بل بدليل العقل».

محمد مُنْطَلِقُ اللسان / مُنْطَلِقٌ لِسانُهُ

زيدٌ طاهِرُ القلب / طاهِرٌ قَلْبُه

وهذه الإضافة التي لحظناها في الأمثلة السابقة لا تجوز في غيرها من الصفات إلا إذا جرت مجرى الصفة المشبهة.

صياغة الصفة المشبهة باسم الفاعل:

وصَوغُها من لازمٍ لِحاضِرِ ... كطاهِرِ القلب جَميلِ الظاهِرِ

تُصَاغُ من الفعل اللازم فقط، ودلالتها الزَّمَنِيَّة دائمًا على الحال، أي (الوقت الحاضر):

زيدٌ طاهِرُ القلب / من: طَهُرَ قلبُه

هو جميلُ الظاهرِ / جَمُلَ ظاهرُه

زيدٌ حَسَنُ الوجهِ / حَسُنَ وَجْهُهُ

فلا تُصاغ من مُتَعَدٍّ، وتدل على الوقت الحاضر فقط، فلا يقال:

زيدٌ حَسَنٌ الوجه غدًا أو أمس (×).

* * *

عمل الصفة المُشَبَّهَةِ باسم الفاعل:

وعَمَـلُ اسـمِ فاعـلِ المعَـدَّى		لها على الحَـدِّ الـذي قـد حُـدَّا

تعملُ عَمَلَ اسمِ الفاعلِ المُتَعَدِّي رفعًا ونصبًا، بالشروط المذكورة (الاعتماد وهي دالة على الحال بطبيعتها)، مثل:

زيدٌ حَسَنٌ الوَجْهَ

حَسَنٌ: خبر، وفاعله ضمير مستتر تقدير هو.

الوجهَ: منصوب على التشبيه بالمفعول به.

هذا أحدُ أَوْجُهِ عَمَلِها وإعراب معمولها، وسيأتي تفصيل ذلك حين نتحدث عن حالات معمول الصفة المشبهة إن شاء الله.

* * *

حكم تقديم معمول الصفة المشبهة عليها:

وسَبْقُ مـا تعمـلُ فيـه مُجتنـبْ		وكَونُـــه ذا سَـــبَبيَّةٍ وَجَـــبْ

لا يجوز تقديم معمول الصفة المشبهة عليها؛ لأنها فَرْعٌ عن اسم الفاعل، ومن أصولهم أنَّ (الفرع أَحَطُّ رُتبة من الأصل)، فليس كل ما يجوز في الأصل يجوز في الفرع. فلا يجوز:

زيدٌ الوجهَ حَسَنٌ (×)

ولا: وَجهَ الأب زيدٌ حَسَنٌ (×)

ومن أحكامها أنّه يجبُ أنْ يكونَ معمولُها سببيًا، أي له تَعَلُّقٌ بالموصوف، وليس أجنبيًا عنها، مثل:

زيدٌ حَسَنٌ وجْهُهُ، طاهرٌ قلبُه

فالمعمول متصل بضمير يعود على موصوفها. سواءٌ كان ذلك لفظًا كما سبق، أو معنى، أي يكون الضمير مقدرًا نحو:

زيد حسَنٌ الوجهَ / التقدير منه.

ومن أحكام الصفة المشبهة في العمل أنها لا تعمل في أجنبي، فلا يجوز:

زيدٌ حَسَنٌ عمرًا (×)

بخلاف اسم الفاعل، فإنّه يعمل في السببي والأجنبي مثل:

زيدٌ ضاربٌ غُلامَه

زيدٌ ضاربٌ عمرًا

* * *

حالات معمول الصفة المشبهة:

فارفع بها وانصِبْ وجُرَّ مـع ألْ ودون أل مصحوبَ أل وما اتـصلْ

بــها:مــضافًا، او مجــردًا، ولا تَجْرُرْ بها مع أل سُمًا من أل خلا

ومــن إضــافةٍ لتــاليها، ومــا لم يَـخْلُ فهو بالجــواز وُسِمــا

لمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات:

١- الرفع على الفاعلية:

أنت حَسَنٌ سُلُوكُك

زيدٌ حَسَنٌ وَجهُه

مررت برجلٍ حَسَنٍ وجهُ غلامِه

٢- النصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة:

أنت رفيعٌ قدرَ أبيك

زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ

زيدٌ حسَنٌ وجهَهُ

أو على التمييز إن كان نكرة:

أنت حسَنٌ خُلُقًا

زيدٌ حَسَنٌ وجهًا

٣- الجر بالإضافة:

أنت حَسَنُ الوجهِ

محمد نقيُّ السيرةِ

هو طاهِرُ القلب

هو حسَنُ وجهِ الأب

هو الحسنُ وجهِ غلامهِ

ويمتنع الجر بالإضافة إذا كانت الصفةُ محلاةً بأل، وليست مثناةً ولا مجموعةً جمعَ مذكرٍ سالًما. وكان معمولها خاليًا من أل ومن الإضافة إلى ما فيه أل، فلا يجوز:

أنت الرَّفيعُ قَدْرٍ (×)

هو القَوِيُّ قَلبٍ (×)

وصواب ذلك إدخال (أل) في المعمول، نحو:

أنت الرَّفيعُ القَدْرِ

هو القويُّ القلب

ملحوظة: إذا قُصد باسم الفاعل أو اسم المفعول الثُّبُوتُ والدوامُ أَخَذَا حُكْمَ الصفةِ المشبهةِ، مثل:

هذا طاهرُ القلب

هو محمود المقاصد

إنه ممدوح السيرة

زيد مَفْتُول الساعدين

هو حادُّ البصر

* * *

من أهم الفُرُوق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل ما يأتي:

١- أنها يُقصد بها الثبوت في أصل الوضع، وحين الإطلاق، ويُرادُ باسم الفاعل الحدوثُ، والتجَدُّدُ، والانقطاع.

٢- أنه يجوز جَرُّ فاعلها بالإضافة كثيرًا، واسم الفاعل لا يُضاف إلى فاعله.

٣- تُشْتَقُّ من الفعل اللازم للزمن الحاضر، واسم الفاعل يُشْتَقُّ من الفعل اللازم والمتعدي، ويأتي على الأزمنة الثلاثة.

٤- الصفة المشبهة تأتي على أوزان كثيرة منها وزن اسم الفاعل من الثلاثي (فاعل) مثل: هو طاهرُ القلب، وتأتي كذلك على وزن اسم الفاعل من غير الثلاثي، مثل: هو مُعْتَدِلُ القَامَةِ، وغيرها كثير جدًا، مثل: صَعْب، ومَلآن، وحَسَنٌ. أما اسمُ الفاعل فلا يأتي إلا على وزن واحد في الثلاثي هو (فاعل)، ووزن لغير الثلاثي كما هو معلوم.

٥- الصفة المشبهة لا يجوز أنْ يتقدَّمَ معمولُها عليها بخلاف اسم الفاعل.

٦- أنّها لا تعملُ إلا في السَبَبِيِّ دون الأجنبي، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل في السببي والأجنبيّ, كما تبيَّن.

* * *

تطبيقات على الصفة المشبهة:

بيضُ الوُجوه كريمةٌ أحسابُهم شُمُّ الأنوفِ من الطِّرازِ الأوّل

أحسابُهم: فاعل للصفة المشبهة (كريمة) مرفوع.

النازلون بكل مُعتَرَك والطَّيِّبون معاقدَ الأُزْرِ

معاقِدَ: منصوب على التشبيه بالمفعول به، وهو مضاف.

﴿ وَٱللَّهُ سَرِيعُ ٱلْحِسَابِ ﴾ [البقرة:٢٠٢]

سريع: خبر مرفوع وهو مضاف.

الحساب: مضاف إليه مجرور (فاعل في المعنى)

العدو شديدٌ بأسًا:

بأسًا: تمييز منصوب.

﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [الأنعام:١٠١]

﴿ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾ [البقرة:١٩٦]

﴿ رَفِيعُ ٱلدَّرَجَٰتِ ذُو ٱلْعَرْشِ ﴾ [غافر:١٥]

﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴾ [البقرة:٢٥٥]

﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ ﴾ [يوسف:٢٠]

﴿ لَّوْلَا يَأْتُونَ عَلَيْهِم بِسُلْطَٰنٍۭ بَيِّنٍ ﴾ [الكهف:١٥]

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا﴾ [الأحزاب:٢٥]

العِنَبُ حُلْوٌ مذاقًا

الرجلُ جميلٌ خُلُقُهُ

الرُّمَّانُ حامضٌ المذاقَ

* * *

التعجب

التعجب: استعظامُ زيادةٍ في وصفِ الفاعلِ خَفِيَ سَبَبُها، أو خَرَجَ المتعجَّبُ منه عن نظائره، أو قَلَّ نظيرُه[1] , مثل:

ما أضربَ زيدًا !

فالتعجبُ من فعلِ الضرب الصادرِ من زيدٍ لا الواقعِ عليه، كما سيأتي في شروط الصياغة أنّه لا يُصاغ التعجب من المبني للمجهول.

(خفي سببها) أي: يَتَعَجَّبُ المُتَعَجِّبُ مما خَفِيَ سَبَبُهُ عليه، وقد قيل: (إذا ظَهَرَ السببُ بَطَلَ العجبُ).

ملحوظة: وردت بعض صيغ التعجب في كتاب الله تعالى، مثل:
﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة:١٧٥]

وقد قلنا: إنّ التعجبَ يكون مما خَفِيَ سَبَبُهُ، ولا يخفى شيءٌ على الله سبحانه وتعالى؟

فالجواب: لا يُطلق على الله سبحانه وتعالى أنّه متعَجِّب؛ لأنّه لا يخفى عليه شيء. لكنّ التعجبَ في القرآن الكريم مصروفٌ إلى المخاطب، أي:

(١) التصريح ٢/٨٦ نقلا عن ابن عصفور.

ينبغي لك أيُّها المخاطبُ أنْ تَتَعَجَّبَ من حالهم. قال القرطبي حين فَسَّرَ هذه الآية: «مذهب الجمهور – منهم الحسن ومجاهد – أنّ (ما) معناه التعجب، وهو مَردُودٌ إلى المخلوقين، كأنّه قال: إِعْجَبُوا من صبرهم على النار ومُكْثهم فيها. وفي التنزيل: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ [عبس:١٧] و ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم:٣٨]»[1].

* * *

أساليب التعجب وعباراته:

عبارات التعجب كثيرة، نحو: ﴿كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ﴾ [البقرة:٢٨]

وقولنا: سبحان الله ! ولله أنت ! ولله دَرُّه فارسًا ! وقول الشاعر:

* واهًا لسلمى ثم واهًا واها *

ولكن لم يُبَوَّبْ لِكُلٍّ هذه الأساليب في كتب النحو؛ لأنها لا تدل على التعجب بالوضع، بل بالقرينة والسياق. أما ما وُضع للتعجب وضعًا فصيغتان مشهورتان هما : (ما أَفْعَلَهُ) و (أفعِلْ به)؛ ولذا بَوَّبَ النحاةُ لهما

(١) الجامع لأحكام القرآن ٢/٣٣٦.

ودرسوا أحكامَهما. وهاتان الصيغتان هما اللتان نُعنى بدراستهما في تناولنا لموضوع التعجب، ومن خلال ألفية ابن مالك، قال:

بأفعلَ انطِقْ بعدَ ما تَعَجُّبا أو جِئْ بأفعِلْ قبلَ مجرورٍ ببا
وتِلْوَ أفعلَ انصِبَنَّهُ كما أوفى خليلينا وأصدِقْ بهما

يتحدث عن صيغتي التعجب القياسيتين:

الصيغة الأولى: (ما أفعله) نحو:

ما أَوْفَى خَلِيلَينا !

ما أَصْدَقَ هندًا !

ومثل: ما أحسَنَ زيدًا !

ما: تعجبية مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ.

ويقال عنها: نكرة تامة، أي غير موصوفة بعدها بوصف.

أحْسَنَ: فعل ماض جامد[1] لإنشاء التعجب، مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو يعود على (ما).

(١) هو في الأصل متصرف كما سيأتي في الشروط، لكنه بعد دخوله في جملة التعجب أصبح جامدًا؛ لأنه نُقل من الخبر إلى الإنشاء.

زيدًا: مفعول به منصوب[1].

وجملة (أحسَنَ زيدًا) في محل رفع خبر المبتدأ.

والصيغة الثانية: (أفعِلْ به) نحو:

أَحْسِنْ بزيد !

أَحْسِنْ: فعل ماض[2] جامد جاء على صورة الأمر للتعجب مبني على السكون.

بزيد: الباء حرف جر زائد[3].

(١) المفعول به في جملة التعجب هو فاعل في الأصل؛ لأن الأصل: حَسُنَ زيدٌ. لكن الإشكال لماذا قلنا في هذه الصيغة إنه مفعول به وبقي في صيغة (أفعِلْ به) فاعلاً ؟ يبدو لي أن هذا راجع إلى المعنى والتقدير، فـ (ما أَحْسَنَ زيدًا) معناه: شيءٌ حَسَّنَ زيدًا. و(أَحْسِنْ بزيد) تقديره: حَسُنَ زيدٌ.

وبعضهم يقدر (أكرم بزيد) في موضع نصب، والتقدير: أكرمْ زيدًا. وهو الزجاج. ينظر: اللباب ٢٠٣/١.

(٢) لايكون التعجب إلا من وصف موجود في حال التعجب منه؛ ولذا كانت الصيغة الدالة عليه الماضي. اللباب ١٩٩/١.

(٣) لماذا زيدت الباءُ هنا ؟ الجواب: «هو في الأصل ماضٍ على صيغة أفْعَلَ، بمعنى صار ذا كذا، كأَغَدَّ البعيرُ، إذا صار ذا غُدَّة، ثم غُيِّرَتِ الصيغةُ، فقَبُحَ إسنادُ الأمرِ إلى الاسم الظاهر، فزيدت الباء في الفاعل ليصيرَ على صورة المفعول به، كـ: اُمْرُرْ بزيدٍ؛ ولذلك التُزِمَت، بخلافها في نحو: كفى بالله شهيدًا، فيجوز تركها» شرح الأشموني ١٨/٣-١٩.

زيدٍ: فاعل مرفوع محلاً مجرور لفظًا بحرف الجر الزائد.

* * *

صيغتا التعجب والخلاف حول كونهما فعلين أو اسمين:

الراجح أنهما فعل بدليل لزوم نون الوقاية له في صيغة (ما أَفْعَلَهُ) مع ياء المتكلم، نحو:

ما أفقرني إلى عفو الله !

ودخول نون التوكيد في صيغة (أَفْعِل به) كقوله:

ومُستَبْدِلٍ من بعد غَضْبى صُـرَيْمَةً فأحْرِ به من طول فقـرٍ وأحرِيـا

فقد لَحِقَ صيغةَ التعجب نونُ التوكيدِ، وهذا دليلٌ على كونِ هذه الصيغةِ فعلاً. فالأصل (وأحْرِيَنْ) بنون التوكيد الخفيفة لكنه أبدلها ألفًا.

ونكتفي بكون (ما) التعجبية نكرةً تامةً، ولا نلتفت إلى الخلاف فيها، فالأخفش يقول إنها موصولة والجملة بعدها صلة الموصول، والخبر محذوف. وغيره يقول إنها استفهامية مبتدأ، والجملة بعدها خبر. وغيرهما يقول: ما نكرة موصوفة والجملة بعدها صفة والخبر محذوف.

* * *

حذفُ المُتَعَجَّب منه:

وحذفَ ما منه تعجَّبْـتَ اسْـتَبحْ   إنْ كان عند الحذف معناه يضِحْ

يجوز حذفُ المتعَجَّب منه في الصيغتين، إذا دَلَّ دليل يوضح المحذوف، فمن الحذف في الصيغة الأولى قول امرئ القيس:

أرى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُها قَدْ تَحَـدَّرا   بُكاءً على عَمْرٍو وما كان أصْـبَرا!

التقدير: وما كان أصبرها ! فحذف المتعجَّبَ منه، وهو الضمير (المفعول به) لأنّ هناك ما يدل عليه.

ومن الحذف في الصيغة الثانية قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم:٣٨] أي: أبْصِرْ بهم، وحُذف لدلالة ما قبله عليه.

وقد يُحذف بدون دليل شُذوذًا، ومن ذلك قول عروة بن الورد:

فــذلك إنْ يَلْــقَ المنيــة يلقَهــا   حَميدًا، وإنْ يَسْتَغْنِ يومًا فَأجْـدِرِ!

أي: أجْدِرْ به، حذف المتعجَّبَ منه دون دليل، وهذا شاذ.

* * *

فعلا التعجُّب جامدان:

وفي كـلا الفِعلـين قِـدمًا لَزِمـا ... مَنْـعُ تَـصَرُّفٍ بحُكْـمٍ حُتُمـا

أي: الفعل في صيغتي التعجب القياسيتين جامد يلزم صورة واحدة، ففي الأولى يأتي ماضيًا فقط، دون المضارع والأمر، وفي الثانية يأتي على هيئة الأمر فقط، دون الماضي والمضارع.

فهما فعلان جامدان لا يتصرفان[1].

* * *

شروط صياغة فعل التعجب مباشرة:

وصُغْهُمَا مِنْ ذي ثَلاثٍ صُرِّفا ... قابل فَضْلٍ، تَمَّ، غيرِ ذي انتِفا

وغَيرِ ذي وصفٍ يُضاهي أَشْهَلا ... وغـيرِ سالـكٍ سَبيـلَ فُـعِلا

يُشترط في الفعل الذي يُصاغ منه فعلا التعجب مباشرةً سبعة شروط هي:

١- أن يكون الفعل ثلاثيًا[2]: فلا يُبنيان مما زاد على ثلاثة أحرف،

(١) علة الجمود قيل: تضمنهما معنى الحرف الذي كان من حقه أن يوضع حرفٌ للتعجب فلم يوضع.

(٢) قال العكبري في اللباب ١/١٩٨: " ولا يُبنى فعل التعجب إلا من الثلاثي؛ لأن الغرض منه أن يصير ما كان فاعلاً مفعولاً، كقولك: حَسُنَ زيدٌ، وتبني منه: أحسن زيدًا، كقولك: فَرِحَ زيدٌ، وأَفْرَحْتُ زيدًا. ولهذا ينتقل عن اللزوم إلى التعدي. ولا يُعدى بالهمزة إلا الثلاثي. فأما =

مثل: دحرج، انطلق، استخرج. وواضح من التمثيل أنه يمنع سواء كان رباعيًا مجردًا أو ثلاثيا مزيدًا. وما ورد مصوغًا من غير الثلاثي مباشرةً فسماعي[1]، مثل: ما أعطاه للدراهم! وما أولاه للمعروف! وما أتقاه لله! وما أخصره!

٢- أن يكون الفعل متصرفًا تصرفًا تامًّا (أي قبل دخوله في صيغة التعجب)؛ لأن التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه. فلا يُبنى للتعجب من مثل: نِعْمَ، بئْسَ، ليس، عسى. وشذ نحو: ما أعساهُ! وأَعْسِ به!

٣- أن يكون الفعل قابلاً للتفاضل، فلا يُبنيان من مات وفَنِيَ؛ إذ لا يتميزُ أحدٌ على أحدٍ في هذه الأفعال، وحالُ الناس فيها واحدة.

٤- أنْ يكونَ الفعلُ تامًّا، فلا يصح صياغة فعل التعجب من الأفعال الناقصة كـ (كان) وأخواتها و (كاد) وأخواتها. فلا يجوز: (ما أكون زيدًا قائمًا) (×). وواضح أن ذلك يؤدي إلى أن ينصب

= الرباعي فلا يُعدى بها، فلا تقول في دحرج: أَدَحْرَجْتُه. والعلة في ذلك أن الهمزة لما أحدثت معنى التعدي صارت كحرف من الفعل أصلي، وليس في الأفعال ما هو على خمسة أحرف أصول، لما في ذلك من الثقل، وكثرة أمثلة الفعل، ولهذا لم يكن في الرباعي حرف إلحاق، وكان في الثلاثي مثل (جلبب) ".

(١) وقيل يجوز من (أفعل) فقط. ينظر: التصريح ٩١/٢، والأشموني ٢١/٣، والنحو الوافي ٣٤٩/٣.

(أفعل) شيئين، ولا يجوز حذف (قائمًا) لامتناع حذف خبر كان، ولا جره باللام لامتناع جر الخبر باللام[1].

٥- ألاّ يكونَ الفعلُ منفيًا جوازًا أو وجوبًا: فلا يجوز بناء صيغتي التعجب من مثل: ما قام؛ لأنه يلتبس بالمثبت: ما أقومَ زيدًا! فهذا جائز إذا كان من مثبت، أما إذا كان من منفي فلا يجوز لأنه يلتبس بالمثبت. وكذلك الأفعال المنفية نفيًا لازمًا: ما عاج[2] زيدٌ بالدواء. وهناك أفعال يلزمها النفي وفيها علة أخرى وهي النقصان: مازال، ما فتئ، ما برح.

٦- ألاّ يكونَ الوصفُ[3] منه على (أَفْعَل): كالأفعال الدالة على الألوان والعيوب، مثل: سَوِد فهو أسود، حَمِرَ فهو أحمر، حَوِلَ فهو أحْول، عَمِيَ فهو أعمى، عَوِرَ فهو أعور[4].

---

(١) الصبان ٢٢/٣ عن الشاطبي: وأجازه الكوفيون بناء على أصلهم وهو أن المنصوب بعد كان حال.

(٢) بمعنى: ما انتفع.

(٣) الصفة المشبهة أو اسم الفاعل.

(٤) لأن أغلب هذه الأفعال من غير الثلاثي، وأكثر أفعال الألوان والخِلق تأتي على (افْعَلّ)، مثل: اخْضَرَّ. هذا الغالب، ثم أُجري الثلاثي مجرى الغالب منه. وقيل: لأن أفعال الألوان والعيوب جرت مجرى الخِلَقِ الثابتة كاليد والرجل وسائر الأعضاء التي لا زيادة فيها ولا نقص.

٧- ألاّ يكونَ الفعلُ مبنيًا للمجهول، مثل: ضُرِبَ زيدٌ، فإذا قيل فيه: ما أضْرَبَ زيدًا ! فلا يُعلم، ويلتبس بالمبني للمعلوم[١].

هذه هي الشروط السبعة، ومثال ما جمعها:

ما أكرمَ زيدًا !

ما أجملَ هندًا !

ما ألطفَ سعدًا !

ما أعلمَ عبدَالله !

ما أجملَ الحديقةَ!

ما أجودَ خطَّك !

ما أشجعَ عليًا !

أجْمِلْ بالحديقة !

أجْوِدْ بخطك !

(١) وقد أجازوا بناء صيغتي التعجب مما لازم البناء للمجهول: ما أزهى الطاووس ! وما أعناه بالعلم! من زُهِيَ، وعُنِيَ، وهما فعلان ملازمان للبناء للمجهول.

أعْلِم بخالدٍ !

أَصْدِقْ بهندٍ! (١)

* * *

كيف يُتَعَجَّبُ مما فقدَ بعض الشروط شرطًا أو أكثر؟:

وأَشْـدِدْ أو أشَـدَّ أو شِبْـهُهما يَخلفُ ما بعضَ الـشروط عَـدِما
ومـصدرُ العـادمِ بعـدُ ينتـصبْ وبعـدَ أفْعِـلْ جَـرُّهُ بالبـا يجـبْ

يُتوصل إلى التعجب مما خالف شرطًا بالإتيان بفعل مساعد، مثل: أَشَدَّ، وأَكْثَرَ، وأَعْظَمَ، ونحوها أو أَشْدِدْ، وأَعْظِمْ... ثم يُؤتى بمصدر ذلك الفعل صريحًا أو مؤولاً، منصوبًا على المفعولية بعد (ما أَشَدَّ)، ومجرورًا لفظًا بالباء بعد (أشدِدْ)، مثل:

دحرج: ما أشدَّ دَحْرَجَتَه !

أَشْدِدْ بدحرجَتِه !

ما أشدَّ أنْ يتدحرجَ !

أَشْدِدْ بأن يتدحرج !

---

(١) ولا تختلف صيغة المؤنث عن صيغة المذكر كما هو واضح من الأمثلة.

استخرج: ما أعظمَ استخراجَ النفط !

أَعْظِمْ باستخراج النفط !

ما أَعظَمَ أنْ يَستخرجَ العلماءُ النفطَ !

أَعْظِمْ بأنْ يستخرجَ العلماءُ النفطَ !

حَمِرَ: ما أَشَدَّ حُمْرَةَ الوردِ !

أَشْدِدْ بحُمرةِ الوردِ !

وهكذا...

ملحوظة:

١- لا يُتعجب من الفعل الجامد لا مباشرة ولا بواسطة، مثل: نِعْمَ وبئْسَ. وكذا الذي لا يقبل التفاوت، مثل: مات وفَنِيَ. قالوا: إلا إذا أُريد وصفٌ زائدٌ على الفعل، مثل: مات زيد: ما أفجع موته !، وأفْجِعْ بموته ! فالمراد أثر موته على من حوله.

٢- يجوز التعجب من الفعل المستكمل للشروط بواسطة الفعل المساعد إضافة إلى الطريقة المباشرة [1]:

(١) التصريح ٢/٩٣.

ما أضربَ زيدًا لعمرو !

ما أشدَّ ضربَ زيدٍ لعمرو !

ما أشدَّ أن يضربَ زيدٌ عمرًا !

أضْرِبْ بزيدٍ !

أشددْ بضرب زيدٍ !

أشدد بأنْ يضرب زيدٌ عمرًا.

* * *

من الشاذ المسموع:

وبالندور احكم لغير ما ذُكرْ		ولا تَقِسْ على الذي منه أُثِرْ

ما بُني للتعجب مباشرة مما خالف الشروط فهو شاذ لا يُقاس عليه:

ما أخصَرَهُ !: من اختُصِرَ خماسي ومبني للمجهول.

ما أحمقه !: الوصف منه على (أفعل) أحمق.

ما أعساه وأعْسِ به !: فعله جامد.

ما أَشْغَلَه !: من المبني للمجهول شُغِلَ.

* * *

حكم تقديم معمول فعل التعجب وفصله:

وفِعْلُ هـذا البـاب لـن يُقَـدَّما		معمولُـه ووصـلُه بـه الـزمـا
وفَـصْلُهُ بظـرفٍ او بحـرف جـرْ		مستعملٌ والخلفُ في ذاك استقرْ

من أحكام التعجب:

١- لا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه، فلا يجوز:

زيدًا ما أحسن (×)

ولا: ما زيدًا أحسنَ (×)

ولا: بزيدٍ أحسِنْ (×)

٢- لا يجوز فصل معمول فعل التعجب عنه بأجنبي: أي لا يجوز فصل فعل التعجب عن معموله إلا بشبه الجملة المتعلق بفعل التعجب، كقول عمرو بن معديكرب في بني سُليم:

«لله دَرُّ بَني سُليم، ما أحسَنَ في الهَيْجاءِ لقاءَها! وأكرمَ في اللزَباتِ[1] عطاءَها! وأثبتَ في المكرمات بقاءَها!»

فإنّ شبه الجملة (في الهَيْجاءِ) متعلق بفعل التعجب (أحسَنَ) و(في اللزباتِ) متعلق بـ (أكرمَ)، و(في المكرمات) متعلق بـ (أَثْبَتَ)، فالفاصل

---

(١) اللزبات: الشدائد.

بين فعل التعجب ومعموله (المفعول به) ليس أجنبيًا؛ لأنه شبه جملة متعلق بفعل التعجب.

وقول علي رضي الله عنه:

«أَعْزِزْ عَلَيَّ أبا اليقظان أنْ أراك صريعًا مُجَدَّلاً!».

فعل التعجب (أعْزِزْ) وفاعله المصدر المؤول (أنْ أراك) والباء محذوفة، والتقدير: بأنْ أراك. وقد فصل بين فعل التعجب ومعموله شبهُ الجملة (عَلَيَّ) المُتعَلّق بفعل التعجب وهذا جائز.

ومنه قول العبَّاس بن مرداس رضي الله عنه:

وقال نَبيُّ المسلمين تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إلَينا أنْ تكونَ المُقَدَّمَا

فقد فصل بين فعل التعجب (أَحْبِبْ)، ومعموله المصدر المؤول (أنْ تكونَ) بشبه الجملة (إلينا)، وهذا جائز؛ لأنَّ الفاصلَ ليس أجنبيًا؛ لأنه شبه جملة متعلق بفعل التعجب. والمصدر المؤول فاعل والتقدير: بأن تكون.

وقال آخر:

خَلِيلَيَّ ما أحْرى بذِي اللُّب أنْ يُرَى صَبُورًا ولكن لا سبيلَ إلى الصَّبْرِ

فقد فصل بين فعل التعجب (أحْرى)، ومعموله المصدر المؤول (أنْ يُرَى) بشبه الجملة (بذِي)، وهذا جائز؛ لأنَّ الفاصلَ ليس أجنبيًا؛ لأنه شبه جملة متعلق بفعل التعجب.

ومنه قول الآخر:

أَخْلِقْ بذي الصبرِ أنْ يحظى بحاجَتِـهِ   ومُدْمِنِ القَـرْعِ للأبـواب أنْ يَلِجَـا

فإذا كان شبه الجملة غير متعلق بفعل التعجب فلا يجوز الفصل،

مثل: ما أحسنَ بمعروفٍ آمِرًا ! (×)

ما أحسنَ عندَك جالِسًا ! (×)

أحْسِنْ في الدار بجـالِسٍ ! (×)

أحْسِنْ عندك بجـالِسٍ ! (×)

ما أحسَنَ في المسجد مُعتكفًا(×)

لأن شبه الجملة متعلق بجالس وآمر ومعتكف ولم يتعلق بفعل التعجب.

فإذا قلنا:

ما أحسنَ بالرجلِ أنْ يَصْدُقَ !

ما أقبَحَ بالمرْءِ أنْ يكذبَ !

جاز لأنّ شبه الجملة (بالرجلِ) و(بالمرْءِ) متعلق بفعل التعجب.

* * *

أفعال المدح والذّم

نعم وبئس وما جرى مجراهما

فِعْـــلان غيـــرُ مُتَــصَرِّفَيْنِ		نِعْـمَ وبـئْسَ رافِعَيْـــنِ اسْـمَيْنِ
مُقــارِنَيْ ألْ أو مــضافَيْنِ لِمــا		قارَنَهـا كــ نِعْـمَ عُقْبـى الكُرَمـا
ويَـــرْفَعانِ مُــضْمرًا يُفَــسِّرُهْ		مُمَيِّـزٌ كــ: نِعْـمَ قَومًـا مَعْـشَرُهْ

يستعمل (نِعْمَ وحبذا) لإنشاء المدح, و (بئْسَ, وساءَ, ولا حبذا) لإنشاء الذم.

نِعْمَ وبئْسَ بين الفعلية والاسمية:

مذهب الجمهور: هما فعلان بدليل دخول تاء التأنيث عليهما:

نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ

بئْسَت المرأةُ دعدٌ

بعض الكوفيين: هما اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب:

(نِعْمَ السيرُ على بئْسَ العَيْرُ)

وقول الآخر حين بُشِّرَ بأنثى:

(والله ما هي بنِعْمَ الولدُ، نَصْرُها بُكاءٌ، وبرُّها سَرِقَةٌ)

وقد وجَّهَ الجمهورُ هذا على حذف موصوفٍ وصفتِه، والتقدير عندهم في القول الأول: نِعْمَ السَّيْرُ على عَيْرٍ مقولٍ فيه بئس العيرُ. والتقدير عندهم في القول الثاني: ما هي بولدٍ مقولٍ فيه نِعْمَ الولدُ. فحذف الموصوف وصفته وأقيم المعمول مقامهما. فهما فعلان.

وهما فعلان جامدان، لا يتصرفان، لا يُستعمل منهما غير الماضي. ويأخذُ كلٌّ منهما فاعلاً.

* * *

حالات فاعل (نِعْمَ، وبئسَ) ثلاث:

الحالة الأولى: أن يكون الفاعل محلًّى بأل، والمشهور أنها للجنس:

نِعْمَ الرجلُ زيدٌ

نِعْمَ: فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح الظاهر.

الرجلُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وجملة (نِعْمَ الرجلُ) في محل رفع خبر مقدم.

زيدٌ: مبتدأ مؤخر مرفوع (وهو المخصوص بالمدح).

أو: زيدٌ: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو زيد.

ومنه قوله تعالى: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ﴾ [الأنفال:٤٠]

وقوله: ﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [البقرة:٢٠٦]

الحالة الثانية: أنْ يكونَ الفاعلُ مضافًا إلى ما فيه (أل):

نِعْمَ عُقبى المؤمنين الجنةُ

عقبى: فاعل مرفوع، وهو مضاف.

المؤمنين: مضاف إليه مجرور.

الجنةُ: مخصوص بالمدح مبتدأ والجملة السابقة خبر عنه أو خبر لمبتدأ محذوف والتقدير هي الجنة.

ومنه:

﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل:٣٠] [النحل:٣٠]

﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [النحل:٢٩]

الحالة الثالثة: أن يكون الفاعل ضميرًا مستترًا مفسّرًا بتمييز بعده:

نِعْمَ قومًا مَعْشَرُهُ

نِعْمَ: فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح الظاهر.

والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو.

قومًا: تمييز منصوب.

معشره: مبتدأ مؤخر، والجملة السابقة خبر مقدم. أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو. ومنه:

﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠]

بئسَ: فعل ماض جامد لإنشاء الذم مبني على الفتح الظاهر.

والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو.

بدلاً: تمييز منصوب.

والمخصوص بالذم محذوف، التقدير: بئس بدلاً هو.

توجيه الشاهد: فاعل (بئس) جاء ضميرًا مستتراً مفسراً بتمييز بعده.

ومنه قول الشاعر:

لَـنِعْمَ مـوئلاً المـولى إذا حُـذِرَتْ   بأساءُ ذي البَغْي واستيلاءُ ذي الإحَنِ

نِعْمَ: فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح الظاهر.

والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو.

موئلاً: تمييز منصوب.

المولى: مبتدأ مؤخر، والجملة السابقة خبر مقدم. أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو أو الممدوح المولى.

توجيه الشاهد: فاعل (نِعْمَ) جاء ضميرًا مستتراً وجوبًا مفسراً بتمييز بعده (موئلاً).

وشاهد آخر:

تقول عِرسي وهي لي في عَومرهْ		بـئْسَ امـرءًا، وإنـني بـئسَ المَـرَهْ

بئسَ: فعل ماض جامد لإنشاء الذم مبني على الفتح الظاهر.

والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو.

امرءًا: تمييز منصوب.

* * *

حكم الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز:

وجَمْـعُ تمييـزٍ وفاعـلٍ ظهـرْ فيـه خـلافٌ عـنهم اشـتهرْ

علمنا في الحالة الثالثة من حالات فاعل نِعْمَ وبئس أنه يكون ضميرًا مستترًا مفسرًا بتمييز بعده. فالمسألة هنا: هل يجوز الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز؟

اختلفوا على ثلاثة أقوال:

الأول: قال قوم ومنهم سيبويه: لا يجوز، فلا يصح عندهم: بئسَ الرجلُ رجلاً زيدٌ.

الثاني: أجازه قومٌ منهم المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده؛ مستدلين بقول جَرير في هجاء الأخطل:

والتغلِبيون بئسَ الفحلُ فَحْلُهُـمُ فَحْـلاً وأُمُّهُـمُ زَلاَّءُ مِنْطِيـقُ

فقد جمع الشاعر بين فاعل بئس الظاهر (الفحلُ) والتمييز (فحلاً).

وكذلك قول جرير في مدح عمر بن عبد العزيز:

تَـزَوَّدْ مِثْـلَ زادِ أبيـكَ فينـا فَـنِعْمَ الـزَّادُ زادُ أبيـك زادَا

فقد جمع الشاعر بين فاعل نِعْمَ الظاهر (الزَّادُ) والتمييز (زادًا).

الثالث: يجوز الجمع بينهما إذا أفادَ التمييزُ فائدةً زائدةً على ما يفيده الفاعل، مثل:

نِعْمَ الرجلُ فارسًا زيدٌ

نِعْمَ الرجل رجلاً صالِحًا زيدٌ

فالتمييز فيه معنى زائدٌ على ما جاء في الفاعل.

وإلاّ فلا، فلا يجيزون مثل:

نِعْمَ الرجل رجلاً زيدٌ

لعدم الزيادة على ما في الفاعل.

* * *

إعراب (ما) إذا وقعت بعد نعم وبئس:

ومـــا مُمَيِّـــزٌ، وقيـــل: فاعـــلُ   في نِعْـــمَ مـــا يقـــولُ الفاضِـــلُ

تقع (ما) بعد (نِعْمَ) و (بئس): نِعْمَ ما، بئْسَ ما، أو تدغم وتوصل: نِعِمَّا، بئسَما. كقوله تعالى:

﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة:٢٧١]

﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة:٩٠]

اختُلف في (ما) طويلاً وكثيرًا[١]. ونكتفي هنا بوجه واحد هو أنها تمييز:

﴿إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ [البقرة:٢٧١]

إنْ: حرف شرط جازم.

تبدوا: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، والألف فارقة، والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الصدقاتِ: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم.

فَنِعِمَّا: الفاء واقعة في جواب الشرط، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

نِعْم: فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح.

والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره هي. والجملة في محل جزم جواب الشرط.

ما: نكرة تامة[٢] بمعنى (شيء) مبنية على السكون في محل نصب على التمييز.

---

(١) ينظر تفصيل ذلك في أوضح المسالك وشرح الأشموني.

(٢) سبق بيان معنى النكرة التامة في التعجب، وهي النكرة التي لا توصف.

هي: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، والجملة قبلها في محل رفع خبر مقدم. أو هي: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: الممدوح هي.

﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ﴾ [البقرة:٩٠]

بئس: فعل ماض جامد لإنشاء الذم مبني على الفتح الظاهر.

والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره هو.

ما: نكرة تامة بمعنى (شيء) مبنية على السكون في محل نصب على التمييز.

اشتروا: فعل ماض مبني على الضم المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين[1]... والواو فاعل، وجملة (اشتروا) في محل رفع صفة لموصوف محذوف (مخصوص بالذم) تقديره شيءٌ أو كفرٌ.

به: شبه الجملة متعلق باشتروا.

أنفسهم: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف، وهم: ضمير متصل مبني في محل جر مضاف إليه.

* * *

(١) أصله: اشتراوا، حذفت الألف لالتقاء الساكنين.

إعراب المخصوص بالمدح والذم:

وَيُذكرُ المخصوصُ بعدُ مبتدَا أو خبرَ اسمٍ ليسَ يبدو أبدَا

حديث خاص عن المخصوص بالمدح: فقد تبين فيما سبق أنه يذكر بعد فاعل نِعْمَ وبئس، وأنّ في إعرابه وجهين مشهورين، مثل:

نِعْمَ الرجلُ زيدٌ

زيدٌ: ١- مبتدأ، والجملة السابقة خبر مقدم.

٢- خبر لمبتدأ محذوف وجوبًا، والتقدير الممدوح زيد أو هو زيد[1].

وإنْ يُقَدَّمْ مُشْعِرٌ به كفى كـ العلمُ نِعْمَ المقتنى والمقتفى

إذا تقدم المخصوصُ نفسُه أو ما يُشعر به أغنى عن ذكره بعد الفاعل مثل:

العلمُ نِعْمَ المقتنى

العلم: مبتدأ مرفوع (مخصوص بالمدح). وجه واحد فقط.

نِعْمَ: فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح الظاهر.

المقتنى: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر.

(١) وجهٌ ثالث: مبتدأ خبره محذوف، التقدير: زيدٌ الممدوح.

وجملة (نِعْمَ المقتنى) في محل رفع خبر[1].

﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص:٤٤]

إنا: إنّ: حرف توكيد ونصب، ونا: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم إنّ.

وجدناه: فعل ماض، والفاعل (نا)، والهاء مفعول به أول.

صابرًا: مفعول به ثان. وجملة (وجدناه صابرًا) في محل رفع خبر إن.

نِعْمَ: فعل ماض جامد لإنشاء المدح مبني على الفتح الظاهر.

العبدُ: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة.

والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: أيوبُ.

والشاهد هنا: أنّه تَقَدَّمَ ما يُشعِرُ بالمخصوص فأغنى عن ذكره بعد الفاعل. والمشعر به هنا الضمير في (وجدناه)؛ لأنه يعود على أيوب فيما سبق: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَآ أَيُّوبَ﴾ [ص:٤١].

* * *

(١) قال الخضري ٢/٧٠: " وإذا قُدم المخصوص كان مبتدأً خبره الجملة بعده قولاً واحدًا، ولا يأتي فيه الخلاف المتقدم ".

ما يُلحق بـ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) للمدح والذم:

واجعلْ كبئسَ ساءَ واجعل فَعُلا من ذي ثلاثةٍ كــ نِعْـمَ مُـسْجَلا

تُستعمل (ساء) للذم مثل (بئس)، وتأخذ أحكامها بالنسبة للفاعل والتمييز والمخصوص، وعدم التصرف أيضًا مثل:

ساءَ الرجلُ زيدٌ

ساءَ: فعل ماض جامد لإنشاء الذم مبني على الفتح الظاهر.

الرجلُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

زيد: مبتدأ مؤخر مرفوع والجملة السابقة خبر مقدم. أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره المذموم زيد (وهو المخصوص بالذم).

ونلحظ أن حالة الفاعل هنا من الحالة الأولى: محلى بأل.

ساءَ غلامُ القومِ زيدٌ

ساءَ: فعل ماض جامد لإنشاء الذم مبني على الفتح الظاهر.

غلامُ: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وهو مضاف. (الفاعل من الحالة الثانية مضاف إلى اسم محلى بأل)

القومِ: مضاف إليه مجرور.

زيدٌ: مبتدأ مؤخر مرفوع والجملة السابقة خبر مقدم. أو خبر لمبتدأ

محذوف تقديره المذموم زيد (وهو المخصوص بالذم).

ساءَ رجلاً زيدٌ

ساءَ: فعل ماض جامد لإنشاء الذم مبني على الفتح الظاهر. والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (هو).

رجلاً: تمييز منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. (الفاعل من الحالة الثالثة ضمير مستتر مفسر بتمييز بعده).

زيدٌ: مبتدأ مؤخر مرفوع والجملة السابقة خبر مقدم. أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره المذموم زيد (وهو المخصوص بالذم).

ومنه قوله تعالى:

﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الأعراف:١٧٧]

ساءَ: فعل ماض جامد لإنشاء الذم مبني على الفتح الظاهر. والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره (هو).

مثلاً: تمييز منصوب (الفاعل من الحالة الثالثة ضمير مستتر مفسَّر بتمييز بعده).

القومُ: مبتدأ مؤخر مرفوع والجملة السابقة خبر مقدم. أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره المذموم القومُ (وهو المخصوص بالذم).

الذين: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع صفة للقوم أو بدل منه.

كذبوا: الجملة الفعلية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

وقوله تعالى:

﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف:٢٩]

وهكذا كل فعل ثلاثي يجوز أن يُحول إلى صيغة (فَعُلَ)[١] لقصد المدح أو الذم فيُعامل معاملة نعم وبئس، ويأخذ أحكامهما السابقة المتعلقة بالفاعل والمخصوص, وفي كون الفعل جامداً كقوله تعالى:

﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [الكهف:٥]

﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُوا۟ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف:٣]

ومثل:

شَرُفَ الرجلُ زيدٌ

لَؤُمَ الرجلُ عمرٌو

شرُفَ صديقُ القومِ زيدٌ

(١) سواء كان على هذه الصيغة بالأصالة أو حُول إليها. ويشترط فيه أن يكون مستكملاً شروط صياغة التعجب منه.

شَرُفَ رجلاً زيدٌ

ظَرُفَ الرجلُ زيدٌ

خَبُثَ غلامُ القومِ عمرٌو

ضَرُبَ رجلاً زيدٌ

فَهُمَ طالبًا خالدٌ

إلا: (عَلِمَ، جَهِلَ، سَمِعَ) فتُستعمل للمدح والذم على لفظها دون تحويل؛ لأنها سُمِعَتْ كذا مستعملةً. فيُقال فيها:

عَلِمَ الرَّجُلُ زيدٌ

جَهِلَ الرَّجُلُ عمرٌو

سَمِعَ الرجلُ بكرٌ

وتجري عليها أحكامُ نِعْمَ وبئس.

حَبَّذا ولا حَبَّذا

ومثلُ نِعْمَ (حَبّذا) الفاعل (ذا) وإنْ تُردْ ذمًّا فقل لا حَبَّذا

يُقال في المدح حَبّذا، مثل نعم.

ويقال في الذم لا حَبّذا، مثل بئس.

الإعراب على الوجه المختار:

حَبّذا زيدٌ

حَبّ: فعل ماض جامد للمدح مبني على الفتح.

ذا: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل.

زيدٌ: مبتدأ مؤخر مرفوع والجملة السابقة خبر مقدم. أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره الممدوح زيد (وهو المخصوص بالمدح).

وفي: لا حَبّذا زيدٌ

الإعراب نفسه، ولا نافية.

ومن الشواهد قول ذي الرُّمَّة:

ألا حَبّذا أهلُ المَلا غيرَ أنّه إذا ذُكرت مَيٌّ فلا حَبّذا هيا

المخصوص بالمدح والذم:

وأولِ (ذا) المخصوص أيًّا كان لا تَعْدِلْ بذا؛ فهو يضاهي المثلا

أي: المخصوص بالمدح بعد (حَبّذا)، والمخصوص بالذم بعد (لا حَبّذا) يُذكَرُ بعد (ذا) على كل حال. ويُستَعملُ (ذا) بلفظٍ واحدٍ للجميع، أي سواءٌ كان المخصوصُ مفردًا أو مثنى أو مجموعًا أو مذكرًا أو مؤنثًا، فإنّ لفظَ (ذا) لا يتغير؛ لأنه يجري مجرى المثل كما نقول: (الصيفَ ضَيَّعْتِ اللبن) بلفظٍ واحدٍ للجميع، من مفرد ومثنى وجمع ومذكر ومؤنث، فنقول كذلك:

حَبّذا زيدٌ، حَبّذا هندٌ، حَبّذا الزيدان، حَبّذا الهندان، حَبّذا الزيدون، حَبّذا الهندات.

ولا يقال: حَبّذان، ولا حَبّ أولئك، ولا حَبّذي... (×).

ومن الشواهد على ذلك مع المفرد المذكر قول جرير:

يا حَبّذا جبلُ الرَّيَّانِ من جَبَلٍ وحَبّذا ساكنُ الرَّيّانِ مَنْ كانا

ومع التثنية قول الشاعر:

حَبّذا أنتما خليلَيَّ إنْ لمْ تَعْذِلاني في دَمْعِيَ المُهَراقِ

ومع الجمع قول جرير:

وحَبّذا نفَحاتٌ مِنْ يمانِيَةٍ تأتيكَ من جَبَلِ الرَّيّانِ أحيانا

ومع المؤنث قول الحُطيئة:

أَلاَ حَبّذا هِنْـدٌ وأَرْضٌ بهـا هنـدُ وهندٌ أتى من دونها النّأْيُ والبُعْـدُ

* * *

فاعل (حَبَّ) غير (ذا):

وما سوى (ذا) ارفع بحَـبَّ أو فَجُـرْ بالبا، ودون (ذا) انضمامُ الحا كثُـرْ

تعلمنا كيفية الإعراب إذا كان الفاعل (ذا) في حَبّذا و لا حَبّذا.

أما إذا كان الفاعل لفظًا غير (ذا) فيُرفع أو يجر بباء زائدة مثل:

حَبّ زيدٌ

حَبَّ: فعل ماض جامد للمدح، مبني على الفتح.

زيدٌ: فاعل مرفوع.

حَبّ بزيدٍ

حَبَّ: فعل ماض جامد للمدح ...

بزيد: الباء حرف جر زائد. زيدٍ: فاعل مرفوع محلاً مجرور لفظًا بالباء الزائدة.

أصل حَبَّ: حَبُبَ، ثم أُدغم.

حركة الحاء: إذا كان الفاعل غير (ذا) جازَ فتحُ الحاءِ وضَمُّها، وقد رُوي بالوجهين قولُ الأخطل:

فقلتُ اقتُلوها عنكم بمزاجها وحُبَّ بها مقتولةً حين تُقْتَلِ

* * *

ما الفرق بين نِعْمَ وحَبَّذا؟

نِعْمَ تَدُلُّ على المدح العام، وهذا ما تفيده حَبّذا أيضًا، ولكنَّها تزيدُ بأَنّها تُشعرُ بأنّ الممدوحَ محبوبٌ وقريبٌ من النَّفْسِ.

وكذلك بئسَ تَدُلُّ على الذم العام، وهذا ما تفيده لا حَبّذا أيضًا، ولكنَّها تزيدُ بأَنّها تُشعرُ أنّ المذمومَ غيرُ محبوبٍ وغيرُ قريبٍ من النَّفْسِ. ومن أوضحِ ما يدُلُّ على هذا الفرق قولُ الشاعر:

أَلا حَبّذا عاذري في الهوى ولا حَبّذا الجاهِلُ العاذِلُ

* * *

أفْعَل التفضيل

عَرَّفَه الجرجاني بأنه: "ما اشتُقَّ من فعلٍ لموصوفٍ بزيادةٍ على غيره"[1].

فهو وصف على وزن (أَفْعَل). ولا يجوز حذف همزته في الفصيح من الكلام، إلا من لفظين هما: خَيْرٌ، وشَرٌّ؛ لكثرة استعمالهما، فيُقال:

زيدٌ خيرٌ من عَمرٍو

عمرٌو شَرٌّ من خالدٍ

وأصلهما: أَخْيَرُ، وأَشَرُّ. ولم يُستعملا بالهمزة في كلام العرب إلا نادرًا.

* * *

صياغة أفعل التفضيل:

صُغْ من مَصُوغٍ منه للتعجُّب أَفْعَلَ للتفضيل وأْبَ اللذ أُبي

يُصاغ مما يصح أن يُصاغ منه فعل التعجب، أي بالشروط نفسها المذكورة هناك[2]. فنقول مثلاً:

(١) التعريفات ٢٦. وبه أخذ الفاكهي.

(٢) ينظر ص ٦٤ مما سبق.

زيدٌ أفضلُ من عمرٍو / لأنه يجوز: ما أفضلَ زيدًا !

هندٌ أكرم من دعد / لأنه يجوز: ما أكرمَ هندًا !

وما يمتنع التعجب منه مباشرةً يمتنع بناء اسم التفضيل منه مباشرةً، كالزائد على ثلاثة أحرف: دحرج، استخرج.

والفعل الجامد: نِعْم وبئس.

والفعل الذي لا يقبل المفاضلة: مات وفني.

والفعل الناقص، مثل كان وأخواتها.

وكذا المنفي: ما عاج، ما ضرب.

والفعل الذي الوصف منه على (أفعل)، نحو: حَمِرَ فهو أحمر، و عَوِرَ فهو أعْوَر.

والمبني للمجهول: ضُرِبَ، جُنَّ.

وما سُمع مخالفًا لذلك فهو شاذ، مثل:

هو أَخْصَرُ من كذا؛ لأنه من فعل زائد على الثلاثي ومبني للمجهول.

وهو أسود من حَلَك الغُراب، وأبيَضُ من اللبن، وزيدٌ أحمقُ من عمرٍو؛ لأن الوصف منه على (أفعل).

وهو أعطاهم للدراهم؛ لكونه زائدًا على ثلاثة.

ومن أمثال العرب: (أزهى من ديك)، (أشغلُ من ذات النِّحْيَين)، من المبني للمجهول.

* * *

التوصُّل إلى التفضيل مما لم يستكل الشروط:

ومـا بـه إلى تَعَجُّـبٍ وُصِـلْ　　لمـانعٍ بـه إلى التفـضيل صِـلْ

يُتوصل إلى التفضيل من الأفعال التي لم تستكمل الشروط بـ (أَشَدَّ) ونحوه مما يطلق عليه أفعالاً مساعدةً في باب التعجب، لكنَّها في هذا الباب باب التفضيل تُحول إلى أسماء على وزن (أَفْعَل)، مثل:

استخرج: هو أشدُّ استخراجًا من زيد:

هو: مبتدأ.

أشدُّ خبر.

استخراجًا: تمييز منصوب.

حمِرَ: كان الوردُ أشدَّ حُمرةً من التفاح:

الوردُ: اسم كان مرفوع.

أشدَّ خبر كان منصوب.

حمرةً: تمييز منصوب.

ابيَضَّ: إنّ زيدًا أقوى بياضًا من عمرٍو

زيدًا: اسم إنّ منصوب

أقوى: خبر إنّ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر.

بياضًا: تمييز منصوب.

فالفرق: أنّ (أشد) في التعجب فعل ماض، والمصدر بعده مفعول به. أما في التفضيل فـ (أشد) اسم يعربُ حسب موقعه، والمصدر بعده تمييز.

* * *

حالات (أفعل) التفضيل أربع:

وأفعلَ التفضيل صِلْهُ أبدَا ... تقديرًا او لفظًا بِمِن إنْ جُرِّدَا

وإنْ لمنكورٍ يُضَفْ أو جُرِّدا ... أُلْزم تذكيرًا وأن يُوحدا

وتِلْوُ أل طِبْقٌ وما لمعرفه ... أُضيفَ ذو وجهين عن ذي معرفه

هذا إذا نويت معنى (مِن) وإنْ ... لم تَنْوِ فهو طِبْقُ ما به قُرِنْ

الحالة الأولى:

أن يكون مجردًا من (أل) والإضافة، فحكمه أنه يلزم الإفراد والتذكير وتتصل به مِن جارَّة للمفضول:

زيدٌ أفضلُ من عمرٍو

مررتُ برجلٍ أفضلَ من عمرٍو

﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ [يوسف:٨] فأفرده مع الاثنين

﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَجِهَادٍ فِى سَبِيلِهِۦ فَتَرَبَّصُوا۟ ﴾ [التوبة:٢٤]

وقد تُحذف (مِن) ومجرورها للدلالة عليهما، كقوله تعالى:

﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾ [الكهف:٣٤]

التقدير: وأعز منك نفرًا. وقوله تعالى:

﴿ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى ﴾ [طه:٧]

التقدير: وأخفى منه.

وقول الشاعر:

دَنوتِ – وقد خِلناكِ كالبدْرِ – أجْمَلا		فظَلَّ فؤادي في هواكِ مُضلَّلا

التقدير: دنوت أجمل من البدر.

وقول العرب: مررتُ بالفيلِ أو أعظمَ

إنه كالبَقَّة أو أصغرَ

التقدير: أعظمَ منه، وأصغرَ منها.

الحالة الثانية: أنْ يكونَ أفعلُ التفضيل محلًّى بأل: فيجبُ أنْ يطابقَ موصوفه[1] ولا يُؤتى معه بمن، مثل:

زيدٌ الأفضلُ

هندٌ الفُضْلى

الزيدان الأفضلان

الزيدون الأفضلون

الهِندان الفُضليان

الهِندات الفُضليات / أو الفُضَل

ولا يجوز ذكر (مِنْ) معه فلا يصح:

زيدٌ الأفضل من عمرو (×)

وقد جاء قول الأعشى بأل مع (من) في:

(١) المطابقة تكون في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

ولستَ بالأكثرِ منهم حصًى ... وإنّما العِزَّةُ للكاثرِ

فَخُرِّجَ على زيادة الألف واللام، أو على أنّ (منهم) متعلق بمحذوف اسم تفضيل مجرد عن الألف واللام، والتقدير: ولست بالأكثر أكثرَ منهم.

الحالة الثالثة: أن يكون أفعل التفضيل مضافًا إلى نكرة، وهذا في قول ابن مالك[1]:

وإنْ لمنكورٍ يُضَفْ أو جُرِّدا ... أُلْزم تذكيرًا وأن يُوحدا

فحكمه كحكم المجرد من (أل) أنْ يلزمَ الإفرادَ والتذكيرَ، لكنّ المضافَ إليه يلزمُ المطابقةَ، مثل:

زيدٌ أفضلُ رجلٍ

هندٌ أفضلُ امرأةٍ

الزيدانِ أفضلُ رجلينِ

الهندانِ أفضلُ امرأتينِ

الزيدونَ أفضلُ رِجالٍ

الهنداتُ أفضلُ نساءٍ

(١) هذا موضعه قبل البيتين السابقين في الألفية.

الحالة الرابعة: أن يكون مضافًا إلى معرفة: فإذا كان مقصودًا به التفضيل، فيجوز فيه وجهان:

أحدهما: استعماله كالمجرد، فلا يُطابق ما قبله:

الزيدانِ أفضلُ القومِ

الزيدونَ أفضلُ القومِ

هندٌ أفضلُ النساءِ

الهندان أفضلُ النساءِ

الهنداتُ أفضلُ النساء

قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة:٩٦]

الآخر: استعماله كالمحلى بـ (أل)، فيجب مطابقته لما قبله:

زيدٌ أفضلُ القومِ

الزيدانِ أفضلا القومِ

الزيدون أفضلو القومِ

هندٌ فُضلى النساء

الهندانِ فُضْلَيا النساء

الهندات فُضليَات النساء / أو فُضَلُ النساء

ومنه قوله تعالى:

﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام:١٢٣]

وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله عليه وسلم: «ألا أُخبركم بأحبكم إليَّ وأَقْرَبكم مني منازلَ يومَ القيامة: أحاسِنُكم أخلاقًا، المُوطَّئُون أكنافًا، الذين يألَفُون ويُؤْلَفون»(١) فأفرد (أحبكم) و(أقربكم)، وجمع (أحاسنكم) وكلها مضافة إلى معرفة.

* * *

تجريد (أفعل) من معنى المفاضلة:

إذا لم يُقصد بـ (أفعل) التفضيلُ، وذلك بأنْ يُستعملَ استعمالَ اسم عادي لا تفضيلَ فيه، فتجبُ مطابقتُه كما تجب المطابقة بين الصفة والموصوف، ولا يُؤتى معه بـ (مِن) لا لفظًا ولا تقديرًا، مثل:

الناقصُ والأشَجُّ أَعْدَلاَ بني مروان(٢)

---

(١) الحديث في سنن الترمذي, أبواب البر والصلة, باب ما جاء في معالي الأخلاق: ٣/٢٤٩. وينظر: الحديث النبوي ٢٥٣.

(٢) الناقص: يزيد بن عبدالملك بن مروان، سُمي به لنقصه أرزاق الجند. والأشج: - بالجيم - عمر بن عبد العزيز - رضي الله عنه -؛ نسجة كانت في وجهه. أُضيفا إلى بني مروان ليُعرف أنهما منهم لا للتفضيل عليهم، إذ لاعادل فيهم سواهما. خضري ٢/٧٧.

التقدير: عادِلا بني مروان.

ومن استعمال صيغة (أفعل) لغير التفضيل قوله تعالى:

﴿وَهُوَ الَّذِى يَبْدَؤُا الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم:٢٧]

فالتقدير: هَيِّنٌ؛ لأنّ الأشياءَ جميعَها بالنسبة إلى قدرة الله سبحانه وتعالى كالشيء الواحد فلا يكون بعضُها أهونَ من بعض[١].

وقوله تعالى: ﴿رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [الإسراء:٥٤] أي: عالمٌ بكم.

وقوله: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤] أي: يعلم.

ومن ذلك قول الشنفرى:

وإنْ مُدَّتِ الأيدي إلى الزادِ لم أكن ... بأَعْجَلِهم؛ إذ أَجْشَعُ القومِ أَعْجَلُ

التقدير: لم أكن بعَجِلِهم. لأن التفضيل يعني أنّه واحد من المُتَعَجِّلِينَ وهذا ذم غيرُ مُرادٍ هنا. ومنه قول الفرزدق:

إنّ الذي سمكَ السماءَ بنى لنا ... بيتًا دعائمُه أَعَزُّ وأطْولُ

التقدير: عزيزةٌ طويلةٌ. فهو لا يريدُ المفاضلةَ بينه وبين خصمِه جرير؛ لأنه لا يعترفُ بأنّ لخصمِه بيتًا دعائمُه عزيزةٌ وطويلةٌ.

(١) نفسه. وفي الكامل ٢/٨٧٦-٨٧٨ ذكر فيه قولين هذا والآخر: وهو أهون عليه عندكم؛ لأن إعادة الشيء عند الناس أهونُ من ابتدائه حتى يُجعل شيء من غير شيء.

تقديم (مِن) ومجرورها على (أفعل) التفضيل:

وإنْ تكنْ بتِلْوِ مِنْ مُسْتَفْهِمَا فَلَهُما كُنْ أبدًا مُقَدِّمَا
كمثل مِمَّنْ أنتَ خيرٌ؟ ولدى إخبارٍ التقديمُ نزرًا وَرَدَا

يجب تقديم (مِن) ومجرورها على (أفعل) التفضيل في موضعين:

أ- إذا كان المجرورُ بمن اسمَ استفهام مثل:

مِمَّنْ أنتَ أفضلُ؟

مِمَّنْ أنت خيرٌ؟

مِنْ أيِّهم أنت أفضلُ؟

ب- إذا كان المجرورُ بمن مضافًا إلى اسم استفهام مثل:

أنتَ مِنْ غلامِ مَنْ أفضلُ؟

أنت مِنْ غلامِ أيِّهم أفضلُ؟

وندر التقديم في غير الاستفهام، أي الإخبار، كقول الفرزدق:

فقالت لنا أهلاً وسهلاً وزوّدتْ جنى النحلِ بل ما زودت منه أطيبُ

التقدير: بل ما زودت أطيبُ منه.

وقال ذو الرمة يَصِفُ نساءً بالتَّرَفِ والكسل:

ولا عيبَ فيها غيرَ أنّ سريعتَها قَطوفٌ وأنْ لا شيءَ منهنَّ أكسلُ

التقدير: لا شيءَ أكسلُ منهنّ.

وجه الاستشهاد: قَدَّمَ من ومجرورها على أفعل التفضيل والمجرور ليس استفهامًا ولا مضافًا إلى الاستفهام. وهذا شاذ نادر.

وقال جرير:

إذا سايَرَتْ أسماءُ يَوْمًا ظَعِينَةً فأسماءُ من تلك الظعينة أملحُ

التقدير: أملح من تلك الظعينة، ولكنه قدَّم (مِنْ) ومجرورها على أفعل التفضيل.

* * *

عمل اسم التفضيل:

ورَفْعُه الظاهرَ نَزْرٌ ومتى عاقبَ فِعْلاً فكثيرًا ثَبَتَا
كَلَنْ تَرَى في الناس من رَفِيقِ أولى به الفضلُ من الصديقِ

يرفعُ أفعلُ التفضيلِ الضميرَ المستترَ بكثرةٍ، مثل:

زيدٌ أفضلُ من عمرٍو

ففاعل أفضل ضمير مستتر تقديره هو يعود على زيد.

وضعيفٌ رفعُه للاسم الظاهر أو الضمير المنفصل؛ لأنه بَعُدَ من شبه اسم الفاعل[1]. مثل:

مررت برجلٍ أفضلَ منه أبوه

أبوه: فاعل لأفضل مرفوع[2].

ولكنْ يَطَّرِدُ ويَنْقَاسُ أنْ يرفعَ أفعل التفضيل الاسمَ الظاهر إذا حلّ (أفعل) التفضيل مَحَلَّ الفعل (بحيث يصح أنْ يقعَ الفعلُ موقعَ اسمِ التفضيل بمعناه)، وهذا في مسألة يقال لها: مسألة الكحل. وهي:

يرفع أفعل التفضيل الاسم الظاهر بشروط:

١- أنْ يسبقَه نفيٌ أو شبهه من النهي والاستفهام.

٢- أنْ يكونَ مرفوعُه أجنبيًا.

٣- وأنْ يكونَ مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين مختلفين.

كقولهم:

ما رأيتُ رجلاً أحسنَ في عينه <u>الكحلُ</u> منه في عين زيد

---

(١) فإنه لا يثنى ولا يُجمع ولا يؤنث. اللباب ١/٤٤٧

(٢) في اللباب ١/٤٤٧: والوجه الرفع خبر مقدم، أي برفع (أفضلُ) على أنه خبر مقدم،وأبوه مبتدأ مؤخر.

أَحْسَنَ: صفة لرجل منصوبة.

في عينه: شبه جملة متعلق بأحسنَ. والضمير المضاف إليه عائد إلى (رجلاً).

الكحلُ: فاعل لأحسن مرفوع. لصحةِ وقوع الفعل موقع اسم التفضيل، فيجوز: (ما رأيت رجلاً يحسنُ في عينه الكحل منه في عين زيد) وتحققت الشروط، فقد سُبق بالنفي (ما)، والمرفوعُ أجنبي عنه أي ليس فيه ضمير يعود على الموصوف، وفُضِّلَ الكحلُ في عين زيدٍ على الكحلِ نفسِه في عين غيرِه.

منه: شبه جملة متعلق بأحسنَ، والضمير المجرور يعود إلى الكحل.

في عين: شبه جملة متعلق بواجب الحذف حال من الضمير في (منه) وعين مضاف.

زيدٍ: مضاف إليه مجرور.

ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم:

«ما من أيامٍ أَحَبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عَشرِ ذي الحجة»(١)

الصومُ: فاعل لأحبّ مرفوع. وقد سُبق بنفي، والمرفوع (الصوم) أجنبي: ليس فيه ضمير يعود على الموصوف (الأيام)، وقد فُضِّل الصومُ في

(١) الحديث في سنن الترمذي (كتاب الصوم) حديث رقم ٦٨٩.

عشر ذي الحجة على الصوم نفسه في سائر الأزمان.

ومن ذلك:

لن ترى رفيقًا أولى به الفضلُ من الصديق

التقدير: لن ترى رفيقًا أولى به الفضلُ من الفضل في الصدِّيق.

لا يكن غيُرك أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك

هل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمدُ منه بمحسن لا يُمنُّ؟

ملحوظة:

لا ينصب أفعل التفضيل مفعولاً به، فلا يُقال:

زيدٌ أضربُ من عمرٍو بكرًا (×)

ولكن يُقال:

زيدٌ أضربُ من عمرٍو لبكرٍ

زيدٌ أعرفُ بالنحو

زيدٌ أجهلُ بالفقه

فيتعلقُ شبهُ الجملة باسم التفضيل. ومثل:

زيدٌ أحبُّ إليّ من عمرٍو

زيدٌ أعلم بالفقه من خالد

زيد أضربُ لبَكرٍ من غيره

زيدٌ أرغب في الخير من سعد

زيدٌ أرأف بنا من غيره.

* * *

إعراب الفعل

المُرادُ هنا الفعل المضارع؛ لأنه الوحيد معربٌ من بين الأفعال.

رفع الفعل المضارع:

ارفــعْ مــضارعًا إذا يُجَــرَّدُ من ناصــبٍ وجـازِمٍ كـ تَـسعَدُ

الفعل المضارع إذا كان مجردًا من عوامل النصب والجزم فإنه يرفع[1].

ما الذي عمل في المضارع الرفع؟

١- **البصريون**: قالوا: مرفوعٌ لقيامه مقامَ الاسم؛ لوقوعه موقعَه، أي أنّ (يضرب) مثلاً واقع موقع (ضارب) في كونه خبرًا، وصفةً، وحالاً، كما يقعُ الاسم تمامًا مثل: جاء محمد ضاحكًا / أو يضحك، و: محمد ضاحك / أو يضحك.

(١) والمراد بالمضارع المعرب هنا الذي لم تباشره نون التوكيد إذ يبنى معها على الفتح، ولا نـون النسوة فإنه يبنى معها على السكون. وقد وَضَحَ ذلك فيما سبق في باب الإعراب والبنـاء في أول الألفية.

٢- **مذهب أغلب الكوفيين:** أنّه مرفوعٌ لِتَجَرُّدِهِ من الناصب والجازم، وهذا الذي اختاره ابن مالك. ودليلُهم أنّه إذا دَخَلَه ناصبٌ نُصِبَ، وإذا دَخَلَهُ جازمٌ جُزِمَ، فإذا لم يدخلْه ناصبٌ ولا جازمٌ كان مرفوعًا[1].

* * *

نصب الفعل المضارع:

وبلن انصبه وكيْ كـــــذا بـأنْ لا بعد علمٍ والتي من بعـد ظـنْ
فانصبْ بها، والرَّفْعَ صَحِّحْ واعتَقِدْ تَخفيفَهـا مـن أنَّ فهـو مُطَّـرِدْ

الأدوات الناصبة للفعل المضارع أربع:

لَنْ، كَيْ، أَنْ، إِذَنْ

فإذا وقعَ قبلَ الفعلِ المضارعِ إحدى هذه الأدوات فإنه يُنْصَبُ، مثل:

١-لَنْ أضربَ: فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(١) للمزيد في هذه المسألة ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري ٢/٥٥٠ المسألة ٧٤.

٢-جئتُ كَيْ أَتعَلَّمَ: فعل مضارع منصوب بكي، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٣-أريدُ أنْ أقومَ: فعل مضارع منصوب بأنْ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

٤-آتيكَ، إِذَنْ أُكْرِمَك: فعل مضارع منصوب بإذن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ملحوظات:

١- **لن**: حرف نفي ونصب واستقبال (فهي تنفي ما يثبت بحرف التنفيس)، وهي حرف مختص بالمضارع، تُخَلِّصُهُ للاستقبال، وتنصبه.

٢- **كي**: المراد هنا المصدرية التي تنصبُ الفعلَ المضارعَ بنفسِها، وإذا أُطلقتْ (كي) فإنما يرادُ بها المصدرية هذه[1].

---

(١) وكي ثلاثة أنواع: النوع الأول: المصدرية، وهي الواقعة بعد اللام وليس بعدها (أنْ) مثل: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾ [الحديد:٢٣] ولا يصح أن تكون هنا تعليلية جارة لدخول اللام الجارة عليها ولا يدخل حرف الجر على مثله، فيتعين هنا كونها المصدرية، وهي ناصبة بنفسها للمضارع مثل أنْ. النوع الثاني: التعليلية (حرف جر): تجر المصدر المؤول بعدها المكون من أنْ المضمرة والفعل المضارع، وتتعين التعليلية إن جاء بعدها اللام أو أنْ كقوله:

كي لتقضيَني رقــية مـــا ... وعـــدتـــني غيرَ مختلَسِ =

٣- **أنْ**: حرف مصدري ونصب.

قوله (لا بعد علم) أي: إذا وقعت (أنْ) بعد عِلْمٍ ونحوه من أفعال اليقين(١) فإنّ المضارعَ بعدَها يجبُ رفعُهُ؛ لأنّ (أنْ) في هذه الحالة تُعَدُّ مخففةً من الثقيلة، واسمُها ضميرُ الشأن محذوفٌ، مثل:

علمت أنْ يقومُ زيدٌ

التقدير: أنه يقوم، وجملة (يقومُ) هي الخبر في محل رفع. فهي لا تنصبُ المضارعَ، بل تدخلُ على الجملة الاسمية مثل (أنّ) و(إنّ)، ومنه قوله تعالى:

﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل:٢٠]

= النوع الثالث: التي تحتمل المصدرية والتعليلية، إذا فقد سبق اللام لها وتأخر أنْ عنها أو إذا وجدا معًا، كقوله: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر:٧] لم تسبقها اللام ولا جاءت بعدها أنْ، فإذا قدرنا قبلها اللام فهي مصدرية ناصبة، وإن لم نقدر قبلها اللام فهي تعليلية جارة، فعلى الأول فإن (يكونَ) منصوب بكي مباشرة، وعلى الثاني بأن المضمرة بعد كي، وكذا قوله:

* أردتَ لكيما أنْ تطيرَ بقربتي *

فتحتمل كي أن تكون مصدرية لدخول اللام عليها، وتحتمل أن تكون تعليلية لتأخر أنْ بعدها. (للمزيد ينظر: أوضح المسالك ٤/١٥٠ وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٣٠).

(١) ظن وأخواتها قسمان: أفعال قلوب وأفعال تحويل، وأفعال القلوب قسمان: قسم يدل على اليقين مثل: رأى، علم، وجد، درى، تَعَلَّمْ (أمر جامد بمعنى اعلم) وقسم يدل على الرجحان وهو: ظن، خال، حسب، زعم، عَدَّ، حجا، جعل، هب. أما أفعال التحويل فهي: صيَّر، جعل، وهب، اتخذ، تَخِذَ، ترك، رَدَّ.

أما إذا وقعتْ (أنْ) بعدَ ظَنٍّ ونحوه من أفعالِ الرُّجحانِ فيجوزُ فيها وجهان:

أحدهما: أنْ تكونَ ناصبةً للمضارع.

والآخر: أنْ تكونَ مخففةً من الثقيلة كما سبق، فيُرفَعُ الفعلُ بعدَها، مثل:

ظَنَنْتُ أنْ يقومَ زيدٌ

أنْ: حرف مصدري ونصب.

يقومَ: فعل مضارع منصوب بأنْ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والمصدر المؤول مفعول به.

ويجوز: ظننتُ أنْ يقومُ زيدٌ

أنْ: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف.

يقومُ: فعل مضارع مرفوع.

زيدٌ: فاعل مرفوع. وجملة (يقومُ زيد) في محل رفع خبر أنْ المخففة.

ومنه قوله: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٌ﴾ [المائدة:٧١] قُرِئَ[1] ﴿تكونُ﴾ بالوجهين بالنصب والرفع[2].

---

(١) قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع (تكون) ونَصَبَها الباقون من السبعة. ينظر: الكشف لمكي ٤١٦/١.

(٢) وقعت بعد الظن فجاز فيها الوجهان.

وبعضهم أهمـلَ أنْ حمـلاً علـى ما أختِها حيث استحقَّتْ عَمَـلا

بعض العرب يهمل أنْ عمومًا فلا يَنْصِبُ بها، كما لا يُنصب بما المصدرية. وهي لغة قليلة.

٤- إذن:

ونـــصبوا بـــإذن المـــستقـبـلا إنْ صُدِّرت والفعلُ بعدُ مُوصَلا
أو قبلَه اليمينُ وانصِبْ وارفَعَــا إذا إذنْ من بـعدِ عــطفٍ وقَعَـا

تنصب إذن الفعل المضارع بثلاثة شروط:

١-أنْ يكونَ الفعلُ مستقبلاً.

٢-أنْ تكونَ إذن مُصَدَّرَةً في جملتها.

٣-ألاَّ يُفصل بينها وبين منصوبها.

فإذا قال قائل: أنا آتيك، فيُجاب: إذَنْ أُكْرِمَك

إذن[1]: حرف ناصب مبني على السكون لا محل له.

---

(١) رسم إذن: قال الأشموني ٣/٢٩١: " الجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المـــصحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء: إن عملت كُتبت بالألف، وإلا كُتبت بالنون؛ للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف ". قال عبدالسلام هارون: " والذي عليه المعاصرون كتابتها بالنون مطلقًا " ونقل مقولة المبرد: " أشتهي أن أكويَ يدَ من يكتب إذن بالألف؛ لأنها مثل أنْ ولنْ ".

أكرمَك: فعل مضارع منصوب بإذن. وقد تحققت الشروط كلها.

أما إذا كان الفعل بعدها للحال فلا تنصبه، مثل:

أُحِبُّك؛ إذن أظنُّك صادقًا

وإن لم تتصدر في جملتها رُفعَ المضارعُ، نحو:

سآتيكم، زيدٌ إذن يكرمُك

إلا إذا كان المتقدمُ عليها حرفَ عطف فيجوز الرفع والنصب، نحو:

سآتيك، وإذن نكرمُك (بالرفع والنصب)

قال تعالى:

﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [1] [الإسراء:٧٦]

وقرئ: ﴿وإذًا لا يلبثوا﴾[2].

وإلا إذا كان الفاصل قَسَمًا، فتنصب إذن المضارعَ بعدها، مثل:

سآتيك، إذن والله أكرمَك

فالفعل (أكرمَك) منصوب بإذن.

---

(١) هي برفع (يلبثون) قراءة السبعة. ينظر: السبعة لابن مجاهد ٣٨٣، والكشف لمكي ٢/٥٠.

(٢) بنصب (يلبثوا) قراءة شاذة لأُبَيّ وعبدالله. البحر المحيط ٦/٦٦، والكشاف ٢/٦٨٥.

وكذلك لو كان الفاصل النداء، نحو:

سأصحبُك، إذن يا زيدُ أنفعَكَ

*　　*　　*

إظهارُ أنْ وإضمارُها:

وبيـــن لا ولام جَـــرٍّ اُلتُـــزمْ　　إظهـــارُ أنْ ناصـــبةً وإنْ عُـــدِمْ
لا فأنَ اعْمِلْ مظهرًا أو مـضمرا　　وبعد نفـي كـان حتمًـا أَضْـمرا
كـــذاك بعـــد أو إذا يـصـلح في　　موضعها حتـى أو الا أنْ خَفـي

أنْ المصدرية تختصُّ بالعمل ظاهرةً ومضمرةً دون باقي النواصب:

متى يجب أنْ تظهر أنْ المصدرية الناصبة للمضارع؟

إذا وقعت بين لام الجر، ولا النافية، أو الزائدة، فالنافية نحو:

جئتك لئلا تضربَ زيدًا

و: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾ [البقرة:١٥٠]

والزائدة نحو: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد:٢٩]

أي: ليعلم أهل الكتاب، فاللام حرف جر، وأنْ: حرف مصدري ونصب، ولا: زائدة للتوكيد، يعلمَ: فعل مضارع منصوب بأنْ, والمصدر المؤول في محل جر باللام، والمعنى لعلم أهل الكتاب.

متى تُضمر أنْ المصدرية الناصبة وجوبًا ؟

في خمسة مواضع:

الأول: بعد لام الجحود، وهي اللام المسبوقة بـ (كان) المنفية، مثل:

ما كان زيد ليفعلَ

ليفعل: اللام لام الجحود، يفعل: فعل مضارع منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا بعد لام الجحود.

﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال:٣٣]

لِيُعَذِّبَهم: اللام لام الجحود، حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

يُعَذِّبَهم: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد لام الجحود، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هو.

هم: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من أنْ المضمرة والمضارع في محل جر باللام، وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر كان.

الثاني: بعد أو إذا صلح في موضعها (حتى) أو (إلا):

وتُقَدَّرُ بحتى إذا كان الفعل الذي قبلها مما ينقضي شيئًا فشيئًا، وتُقَدَّرُ بإلاّ إنْ لم يكن كذلك، فمن تقديرها بحتى قوله:

لأستسهلنَّ الصعبَ أو أُدركَ المنى   فما انقادت الآمالُ إلا لصابرِ

الشاهد: أو أُدركَ، نصب الفعل المضارع بأنْ المضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (حتى)، فالمعنى: حتى أدرك.

ومن الشواهد على أو التي بمعنى إلاّ قوله:

وكنت إذا غمزتُ قناةَ قومٍ   كسرتُ كُعوبَها أو تستقيمَا

الشاهد: أو تستقيما، فقد نصب الفعل المضارع بأنْ المضمرة وجوبًا بعد (أو) التي بمعنى (إلا)، فالمعنى: إلا أنْ تستقيمَ. وأو حرف عطف على كل حال. تستقيمَ: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد أو التي بمعنى إلا ...

الثالث: بعد حتى:

وبعد حتى هكذا إضمار أنْ   حتمٌ كـ جُدْ حتى تسُرَّ ذا حَزَنْ

تُضمرُ أنْ وجوبًا بعد حتى إذا كان الفعلُ مستقبلاً باعتبار ما قبلها، أو باعتبار زمن التكلم بما قبلها(1)، مثل:

سرتُ حتى أدخُلَ البلد

حتى: حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له.

أدخل: مضارع منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا بعد حتى، والمصدر المؤول من أن والمضارع في محل جر بحتى، وشبه الجملة متعلق بالفعل (سرت) ومنه:

﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:91]

﴿فَقَـٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [الحجرات:9]

حتى: حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له.

تبغي: فعل مضارع منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا بعد حتى، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره هي، والمصدر المؤول من أن والمضارع في محل جر بحتى، وشبه الجملة متعلق بالفعل (قاتلوا).

فإن كان الفعل دالاً على الحال وجبَ رفعُه، وفي ذلك يقول ابن مالك:

وتلـوَ حتـى حـالاً او مـؤوَّلا		بـه ارفعـنَّ وانـصب المـستقبلا

---

(1) التصريح 2/237.

مثل:

سرتُ حتى أدخلُ البلدةَ

إذا قال ذلك وهو داخل.

كنت سرتُ حتى أدخلُها

إذا كان يحكي حالةً ماضيةً.

حتى: حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له.

أدخلُها: فعل مضارع مرفوع ...

ومن ذلك قولُ حسان بن ثابت رضي الله عنه:

يُغْشَونَ حتّى ما تَهِرُّ كلابُهُم لا يَسألون عن السَّوادِ المُقبلِ

فرفع المضارع (تَهِرُّ) بعد حتى؛ لأنّ زمنَه للحال. ومنه قول العرب في الإبل:

«شَرِبَتْ حتى يجيءُ البعيرُ يجُرُّ بطنَهُ»

ما الفرق بين الرفع والنصب؟

نلحظُ أنّ الرفعَ يفيدُ حصولَ شيئين: السير والدخول، أي: وقوع الفعل الذي قبل حتى والفعل الذي بعدها, أما النصب فيفيدُ حصولَ شيء واحدٍ هو السير، أي: وقوع الفعل الذي قبل حتى فقط, مع العزم

على حصول ما بعدها أو تَرَقُّب حصوله. وفي الرفع يكون ما قبلها سببٌ لحدوث ما بعدها، أما النصب فليس كذلك. وبناءً على ذلك فإنه لا يجوز الرفع في مثل:

سرت حتى تطلعَ الشمسُ

لأسيرنَّ حتى تطلعَ الشمسُ

أسرتَ حتى تدخلَها؟

وذلك لانتفاء السببية؛ فالثاني ليس مسببًا عن الأول.

الرابع: بعد فاء السببية الواقعة جوابًا لنفي أو طلب محض:

وبعد فا جـواب نفـيٍ أو طلـبْ   محضين أنْ وسترها حتمٌ نـصبْ

النفي المحض: هو الخالص من الإثبات الذي لم ينتقض بإلا، مثل:

ما تأتينا فتحدثَنا

فتحدثَنا: الفاء للسببية، حرف عطف مبني على الفتح لا محل له، تحدثَنا: مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، والمصدر المؤول معطوف على مصدر مُتَصَيَّدٍ مما سبق.

﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦]

فيموتوا: الفاء للسببية، حرف عطف مبني لا محل له، يموتوا: مضارع

منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو فاعل، والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصيد من الفعل السابق.

فإذا لم يكن النفي محضًا رُفع المضارع:

ما أنت إلا تأتينا فتحدثُنا

فتحدثُنا: الفاء: حرف عطف، تحدثُنا: المضارع مرفوع، وجملة (تحدثُنا) في محل رفع معطوفة على جملة (تأتينا) الواقعة خبرًا.

أمثلة الطلب المحض: (الأمر، النهي، الاستفهام، العَرْض، التحضيض، التمني):

الأمر:

ائْتني فأكرمَك

ومن شواهده قول أبي النجم العجلي:

يـا نـاقُ سـيري عَنَقًـا فـسيحَا إلى سُـــليمانَ فَنَـــسْتَريحَا

الشاهد: نصب الفعل المضارع بأنْ المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب (الأمر) في قوله: سيري.

الدعاء:

رَب انصرْني فلا أُخذَلَ

الفاء للسببية، أُخذلَ: مضارع منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب (الدعاء).

قال الشاعر:

رَب وفقني فلا أَعْدِلَ عن		سَنَنِ الساعينَ في خير سَنن

الشاهد: فلا أعدلَ، نصب الفعل المضارع بأنْ المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب (الدعاء).

الاستفهام:

هل تكرمُ زيدًا فيكرمَك؟

قال تعالى:

﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف:٥٣]

فيشفعوا: الفاء للسببية، يشفعوا: فعل مضارع منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب (الاستفهام). والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصَيَّد مما سبق.

النهي:

لا تضربْ زيدًا فيضربَك

قال تعالى:

﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه:٨١]

فيحلَّ: الفاء للسببية، يحلَّ: فعل مضارع منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب (النهي). والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصَيَّد مما سبق.

العَرْض:

ألا تنزلُ عندنا فتصيبَ خيرًا

فتصيب: الفاء للسببية، تصيبَ: مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب (العرض). والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصَيَّد مما سبق.

وقال الشاعر:

يابنَ الكرام ألا تَدْنُو فتبصرَ ما		قد حدَّثُوك فما راءٍ كمن سَمِعَا

الشاهد:، نصب الفعل المضارع بأنْ المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية

الواقعة في جواب الطلب (العرض).

التحضيض:

لولا تأتينا فتحدثنا

﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون:١٠]

فأصدقَ: الفاء للسببية، أصدقَ: مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب (التحضيض). والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصَيَّد مما سبق.

التمني:

﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [النساء:٧٣]

فأفوزَ: الفاء للسببية، أفوزَ: مضارع منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الطلب (التمني). والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقدير أنا. والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محلَّ لها من الإعراب. والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصَيَّد مما سبق.

والطلب المحض هو الذي يأتي بأحد الأساليب السابقة، أما غيرُ المحضِ فهو الذي يكونُ بلفظ اسم الفعل، مثل:

صَهْ فأُحسنُ إليك

أو بلفظ الخبر، مثل:

حسبُك الحديثُ فينامُ الناسُ

فيُرفع المضارع بعد هذين.

الخامس: بعد واو المعية (المصاحبة):

والواو كالفا إنْ تُفِدْ مفهومَ مـعْ كلا تكـنْ جَلْـدًا وتظهـرَ الجـزعْ

وحكمها كحكم الفاء في جميع ما تقدم من النصب للمضارع:

ففي جواب **النفي المحض** نحو:

﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]

ويعلمَ: الواو للمعية، حرف عطف مبني على الفتح لا محلَّ له، يعلمَ: فعل مضارع منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا بعد واو المعية، والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصيد من الفعل السابق.

الأمر:

كقول دثار النمريّ:

فقلـت اِدْعِـي وأدعـوَ إنّ أنـدى لـصوتٍ أنْ يُنـاديَ داعيـانِ

الشاهد: وأدعوَ، نصب الفعل المضارع بأنْ المضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب الطلب (الأمر).

النهي:

كقول أبي الأسود:

لا تنهَ عن خلقٍ وتأتيَ مثله   عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيم

الشاهد: نصب الفعل المضارع بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب الطلب (النهي).

الاستفهام:

كقول الحُطيئة:

ألم أكُ جارَكم ويكونَ بيني   وبينكم المودةُ والإخاءُ؟

الشاهد: ويكونَ، نصب الفعل المضارع بأنْ المضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة في جواب الطلب (الاستفهام).

التمني:

﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنعام:٢٧]

بنصب نكذبَ ونكونَ:

ولا نُكَذِّبَ: الواو واو المعية، لا: نافية.

نُكَذِّبَ: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره نحن، والجملة الفعلية صلة الموصول

الحرفي لا محلَّ لها من الإعراب. والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصَيَّد مما سبق، التقدير: يا ليت لنا رَدٌّ وعدمُ تكذيب.

كل ما سبق على أنّ الواوَ للمعية، فإنْ لم تكن للمعية، بل لمجرد العطف والتشريك بين فعل وفعل، أو أردنا أنْ نجعلَ ما بعد الواو خبرًا لمبتدأ محذوف، فحينها لا يجوز النصب، ولذا يجوز في قولهم:

لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن

ثلاثة أوجه:

١- جزم ما بعد الواو (وتَشْرَبْ) على أنها عاطفة والمراد التشريك بين الفعلين في النهي, فالنهي عن كل واحد مستقل.

٢- الرفع (وتَشْرَبُ) على تقدير مبتدأ محذوف، التقدير: وأنت تشربُ اللبن، فيحتمل أنه ينهى عن الأول مع إباحة الثاني، وتكون الواو استئنافية أو واو الحال.

٣- النصب (وتَشْرَبَ) على أن الواو للمعية، والمضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية الواقعة جوابًا للطلب (النهي). والنهي هنا عن الجمع بينهما.

* * *

جزم المضارع في جواب الطلب بعد سقوط الفاء:

وبعد غـير النفـي جزمًـا اعتمـدْ　　　إنْ تَسقُطِ الفا والجزاءُ قد قُـصِدْ

هنا حكمٌ يَخُصُّ فاءَ السببية، في المواضع السابقة التي نُصِبَ الفعلُ المضارعُ بعدَها بأنْ المضمرة وجوبًا بعد الطلب: وهو أنّه إذا سقطت الفاء، أو لم توجد أصلاً، فيجوز لنا جزم الفعل المضارع إذا كان مقصودًا به الجزاء، أي جوابًا للطلب السابق، أي أنَّ الفعلَ مُسَبَّبٌ عن الطلب المُتَقَدِّمِ، كما أنّ جوابَ الشرطِ مُسَبَّبٌ عن فعلِ الشرطِ، مثل:

زُرْني أزُرْكَ

وكذا كل المواضع السابقة عدا النفي:

أمر:

ائتني أُكرمْك

أُكرمْك: فعل مضارع مجزوم في جواب الطلب، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا، والكاف ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

ومنه قول امرئ القيس:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزل

استفهام:

هل تكرمُ زيدًا يكرمْك

عرض:

ألا تنزلُ عندنا تُصِبْ خيرًا

تحضيض:

لو تأتينا تحدثُنا

تمنٍّ:

ليتك تأتينا نُحْسِنْ إليك

* * *

ما الذي جزم الفعل المضارع في جواب الطلب؟

أ- الجمهور: هو جوابُ شرطٍ مُقَدَّرٍ، فأداة الشرط وفعله مقدران ففي: ائتني أكرمْك، التقدير: ائتني، إنْ تأتني أكرمْك، فالجازم أداة الشرط المقدرة.

ب- وقيل: مجزومٌ بالطلب نفسه لقيامه مقام الشرط. ورأي الجمهور أرجح.

فإذا لم يُقصد الجزاء بالفعل المضارع فلا يُجزم، بل يُرفع، سواء كان وصفًا أو حالاً أو استئنافًا، ومنه قوله تعالى:

﴿فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [طه:٧٧]

جملة (لا تخاف) تحتمل الاستئنافية، أو الحالية.

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ [التوبة:١٠٣]

فليس المقصود هنا: إن تأخذ من أموالهم صدقة تطهرهم، ولكنَّ المعنى: خذ من أموالهم صدقة مطهرةً فجملة (تطهرهم) في محل نصب صفة.

وقد قُرئ قوله: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا ۝ يَرِثُنِى﴾ [مريم:٥،٦] بالوجهين بالجزم والرفع في ﴿يرثُني﴾ (١).

* * *

(١) هي بالرفع قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحمزة، وقرأ بالجزم أبو عمرو والكسائي. السبعة ٤٠٧.

ما يُشترط في جزم المضارع في جواب الطلب إذا كان نهيًا:

وشرطُ جزمٍ بعد نهيٍ أنْ تـضعْ		إنْ قبـلَ لا دون تخـالفٍ يَقَـعْ

لصحة جزم المضارع في جواب الطلب (النهي) يُشترط أنْ يَصِحَّ وقوعُ (إنْ لا) موقعَ النهي، ويكون المعنى صحيحًا، مثل:

لا تَدْنُ من الأسد تَسْلَمْ

هذا جائز؛ لأنه يصح:

إنْ لا تدنُ من الأسد تسلمْ

لأنّ عدمَ الدُّنوِّ سببٌ للسلامة.

ولا يصح الجزم في:

لا تدنُ من الأسد يأكُلُك

لأنه لا يجوز:

إنْ لا تدنُ من الأسد يأكلْك (×)

لأن عدم الدنو ليس سببًا للأكل؛ فيجبُ الرفعُ.

* * *

جواز الجزم في جواب الطلب (الأمر) وإن لم يكن محضًا:

والأمرُ إنْ كان بغير افعل فلا تنصبْ جوابَه وجزمَه اقبلا

علمنا أنّ الأمرَ يجبُ أنْ يكونَ طلبًا محضًا أي بصيغة فعل الأمر، فإنْ لم يكنْ كذلك فلا يُنصب المضارعُ بعد الفاء بأنْ المضمرة كما في:

حسبُك حديث فينامُ الناس

صه فأحسنُ إليك

بالرفع فيهما.

وهنا ينبه على أنّه إذا سقطت الفاء يجوزُ الجزمُ في جواب الطلب وإنْ لم يكن الأمرُ محضًا مثل:

صه أحسنْ إليك

حسبُكَ حديثٌ يَنَمِ الناسُ

* * *

نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الترجّي:

والفعل بعد الفاء في الرجا نُصبْ كنصب ما إلى التمني ينتسِبْ

أَلْحَقَ الكوفيون الترجي بالتمني في نصب جوابه المقترنِ بفاء السببية بأنْ المضمرة وجوبًا، واستدلوا بقراءة حفص عن عاصم:

﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾

[غافر:٣٦-٣٨]

أطلعَ: فعل مضارع منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية الواقعة في جواب الترجي[1]. والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا. والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. والمصدر المؤول معطوف على مصدر متصَيَّد مما سبق.

* * *

(١) الأصل أن الرجاء داخل في الطلب، لكن البصريين خالفوا فيه فقالوا: لا ينصب المضارع المقترن بالفاء في جواب الترجي، ولذا خصه بالذكر. صبان ٣/٣١٢.

أشموني: تأول البصريون الشاهد: أنه أشبه جواب الأمر، أو أن لعل أشربت معنى ليت لكثـــرة الاستعمال.

مواضع النصب بأن المضمرة جوازًا

الموضع الأول: إذا وقعت بعد لام الجر التي لم يسبقها كان المنفية الناقصة، ولم يقترن الفعل المضارع بلا، نحو:

﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام:٧١]

لِنُسلمَ: اللام حرف جر وتعليل مبني على الكسر لا محل له، نسلمَ: فعل مضارع منصوب بأنْ المضمرة جوازًا بعد لام التعليل. والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره نحن. والجملة الفعلية صلة الموصول الحرفي لا محل لها من الإعراب. والمصدر المؤول في محل جر باللام، وشبه الجملة متعلق بالفعل (أُمرنا).

ومن الشواهد على ظهورها في هذا الموضع قوله تعالى:

﴿وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الزمر:١٢]

لأن: اللام حرف جر وتعليل، أنْ: حرف مصدري ونصب.

أكونَ: فعل مضارع ناقص منصوب بأنْ وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والمصدر المؤول في محل جر باللام, وشبه الجملة متعلق بالفعل (أُمِرْتُ).

الموضع الثاني: في قوله:

وإنْ على اسمٍ خالِصٍ فعلٌ عُطِفْ تنـصبه أنْ ثابتًا أو مُنْحذف

تُضمر أنْ جوازًا (تنصبُ مظهرةً أو مضمرةً) إذا عطفنا المضارع الذي بعدها على اسم صريح غير مقصود به معنى الفعل بأحد أحرف العطف الأربعة: الواو، أو، الفاء، ثم.

والمراد بالاسم الخالص الجامد، سواءٌ كان مصدرًا أو غير مصدر، المهم ألاّ يكون من المشتقات التي تشبه الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول.

شاهد على **الواو**، قول ميسون بنت بحدل:

ولُبسُ عباءة وتَقَرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لُبْسِ الشفوفِ

الشاهد: نصب المضارع (تقر) بأن المضمرة جوازًا بعد واو العطف التي عطفت على اسم خالص (لبس) فهو مصدر.

والمصدر المؤول من (أنْ) المضمرة والمضارع في محل رفع عطفًا على (لُبْسُ).

شاهد على **ثم** قول أنس بن مدركة الخثعمي:

إني وقَتْلي سُلَيْكًا ثمَّ أعقلَه كالثور يُضربُ لما عافتِ البقرُ

الشاهد: ثم: حرف عطف، أعقله: مضارع منصوب بأن المضمرة

جوازًا بعد ثم التي عطفت على اسم خالص (قتلي)، والمصدر المؤول في محل نصب عطفًا على (قتلي).

شاهد **الفاء** قوله:

لـــولا توقُّـــعُ مُعْتَـــرٍّ فَأُرْضِـــيَهُ		ما كنتُ أُوثِرُ إِتْرابًا علـى تَـرَبِ

الشاهد: نصب الفعل المضارع (فأرضيه) بأن المضمرة جوازًا بعد فاء العطف التي عطفت على اسم خالص (توقع).

وشاهد **أو**: قوله تعالى:

﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا ﴾ [الشورى:٥١]

الشاهد: أو: عاطفة، يرسلَ: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد أو التي عطفت على اسم خالص (وَحْيًا).

ومثال لاسم خالص غير المصدر:

لولا زيدٌ ويحسنَ إلي لهلكت:

يحسنَ: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد الواو العاطفة على اسم صريح. والمصدر المؤول معطوف على زيد، والتقدير: لو لا زيدٌ وإحسانُه إليَّ.

فإذا كان العطف على اسم غير صريح، أي فيه معنى الفعل، وهو المشتق، فلا يجوز النصب، مثل:

الطائرُ فيغضبُ زيدٌ الذبابُ[١].

إضمارُ أنْ شذوذًا:

وشَذَّ حذف أنْ ونَصْبٌ في سوى ما مرَّ فاقبل منه ما عَـدْلٌ رَوَى

أي النصب بأنْ مضمرةً في غير المواضع المذكورة فيما سبق وجوبًا وجوازًا شاذ، موقوف على السماع لا يقاس عليه، ومن المسموع قولهم:

مُرْه يحفرَها

التقدير: أنْ يحفرَها.

وقولهم: خُذِ اللِّصَّ قبلَ يأخذَك

أي: قبل أنْ يأخذَك.

وقول طرفة بن العبد البكري:

ألا أيها الزاجري أحضرَ الوغى وأنْ أشهدَ اللذاتِ هل أنت مُخْلِدِي؟

في رواية نصب (أحضرَ) على تقدير أنْ المضمرة سماعًا.

(١) الطائر: مبتدأ، الذباب: خبر، فيغضبُ: معطوف على الطائر، والمعنى: الذي يطير فيغضب زيد الذبابُ.

عوامل الجزم

(جوازم الفعل المضارع)

الجزم لغةً: القطع، وسميت هذه الأدوات التي تجزم المضارع جوازمًا؛ لأنها تقطعُ من الفعل حركةً أو حرفًا... [1].

بـلا ولامٍ طالبًـا ضَـعْ جَزْمَـا	في الفعـل، هكـذا بلـم ولَـمَّـا
واجـزِمْ بـإنْ ومَـنْ ومَهْمـا	أيٍّ متـى أيَّـان أيْـنَ إذمـا
وحيثمـا أنّـى وحـرفٌ إذمـا	كـإنْ وبـاقي الأدوات أسمـا

الأدوات التي تجزم الفعل المضارع قسمان:

أحدهما: ما يجزم فعلاً واحدًا، وهي:

١- **لام الأمر**: لِيَقُمْ زيدٌ: لِيقُمْ اللام لام الأمر حرف مبني على الكسر لا محل له، يقْم: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه السكون.

٢- **لا الناهية**: ﴿لَا تَحْـزَنْ﴾ [التوبة:٤٠] لا: ناهية جازمة حرف مبني على السكون لامحل له من الإعراب. تحزن: فعل. مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه السكون.

---

(١) ينظر: الصبان ٤/٢ نقلا عن الحفيد.

٣- **لم**: أداة نفي وجزم وقلب؛ فهي تقلب زمن المضارع إلى الماضي، وهي مختصة بالدخول على المضارع: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:٣]

٤- **لمّا**: أداة نفي وجزم وقلب، وتختص بالمضارع أيضًا، والنفي بها لا يكون إلا متصلا بالحال: لما يقمْ زيدٌ.

والآخر: أدوات تجزم فعلين: وهي أدوات الشرط الجازمة:

وهي حرفان، هما : إنْ، وإذما ، والباقي أسماء على النحو الآتي:

إنْ: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:٢٨٤]

إذما: كقول الشاعر:

وإنك إذما تأتِ ما أنت آمِرٌ ... بـه تُلْفِ مَنْ إيّاه تَأْمُرُ آتيا

مَنْ: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء:١٢٣]

ما: ﴿وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٩٧]

مهما: ﴿وَقَالُوا۟ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف:١٣٢]

أي: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠].

متى: كقول الحطيئة:

متى ما تأتِه تعشو إلى ضوء ناره ... تجدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقِدِ

آيّان: كقول الشاعر:

آيّـــان نؤْمِنْـــك تـــأمنْ وإذا لم تدرك الأمنَ منا لم تزل حـذِرا

أينما: كقول كعب بن جُعيل:

* أينما الريحُ تميِّلْها تَمِلْ *

حيثما: كقول الشاعر:

حيثما تـستقمْ يُقَـدِّرْ لـك الـلـ ـــه نجاحًـا في غـابرِ الأزمـانِ

أنّى: كقول الشاعر:

خَلِيلَـــيَّ أنّـــى تأتيـــاني تأتيـا أخًا غيرَ ما يُرضيكما لا يُحاولُ

أدوات الشرط تطلب فعلين:

فعلـين يقتـضِينَ: شـرطٌ قُـدِّما يتلـو الجـزاءُ وجوابًـا وُسِـما

أي: إن أدوات الشرط التي ذكرناها تطلب فعلين: الأول: فعل الشرط، والثاني: جوابه وجزاؤه. فحقُّ الشرط والجواب أن يكونا فعلين، ولكن ذلك لا يلزم في جواب الشرط كما سيأتي فقد تكون جملة اسمية أو فعلية: إنْ جاء زيدٌ فأكْرِمْه

إنْ جاء زيد فله الفضل

أحوال فعل الشرط مع الجواب:

وماضيين أو مضارعينِ تُلْفيهما – أو متخالفين

فعل الشرط مع الجواب له أربعة أحوال:

الأولى: أن يكونا ماضيين، نحو:

﴿إِنۡ أَحۡسَنتُمۡ أَحۡسَنتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡۖ﴾ [الإسراء:٧]

إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو

ويكونان في محل جزم.

الثانية: أن يكونا مضارعين، نحو:

إنْ يقمْ زيدٌ يقمْ عمرٌو

﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾

[البقرة:٢٨٤]

الثالثة: أن يكون الأول ماضيًا والثاني مضارعًا، نحو:

إنْ قام زيد يقمْ عمرٌو

﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا﴾ [هود:١٥]

الرابعة: أن يكون الأول مضارعًا والثاني ماضيًا، وهذا قليل، كقول

أبي زُبيد الطائي:

مَـنْ يَكِـدْني بسـيٍّءٍ كنـتَ منـهُ كالـشَّجا بـين حلقـه والوريـدِ

وفي الحديث:

«مَنْ يَقُمْ ليلة القَدْرِ إيمانًا واحتسابًا غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه»[1].

* * *

رفعُ جواب الشرط:

وبعد ماضٍ رَفْعُكَ الجزَا حَسَنْ ورَفْعُـهُ بعـد مـضارعٍ وَهَـنْ

إذا كان فعلُ الشرط ماضيًا، وجوابُه مضارعًا، فيجوزُ في الجواب الجزمُ والرفعُ، نحو:

إنْ قام زيدٌ يقمْ عمرٌو

إنْ قام زيدٌ يقومُ عمرٌو

(١) الحديث في صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب قيام ليلة القدر من الإيمان ١/١٤. وينظر: الحديث النبوي ٢٨٤.

قال زهير:

وإنْ أتـاه خليـلٌ يـومَ مـسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مـالي ولا حَـرِمُ

برفع جواب الشرط: يقولُ.

وفي توجيه ذلك أقوال من أهمها:

سيبويه: جواب الشرط محذوف؛ لأنّه تَقَدَّمَ، والموجودُ دليلٌ عليه، أي: يقول إنْ أتاهُ خليلٌ.

الكوفيون والمبرد: على تقدير حذف الفاء، أي: فهو يقولُ، فجملة (يقول) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، والجملة الاسمية في محل جزم جواب الشرط.

غيرهم: لما لم يظهر لأداة الشرط أثرٌ في فعل الشرط لكونه ماضيًا، ضَعُفَتْ عن العمل في الجواب (١).

وأما إذا كان الشرطُ والجوابُ مضارعَينِ فيجبُ الجزمُ، ويَضْعُفُ رفعُ جواب الشرطِ، ومن ذلك قول عمرو بن خثارم البجلي:

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنَّك إنْ يُصرعْ أخوك تُصْرَعُ

---

(١) شرح الأشموني: ٤/١٨.

فقد رفع جواب الشرط (تصرعُ) مع كون فعل الشرط وجوابه مضارعين وهذا ضعيف.

وفي قوله تعالى:

﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء:٧٨]

قرأ طلحةُ بنُ سليمان:

﴿يُدْرِكُكُم﴾[1] برفع الجواب.

مواضع وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء:

واقرُنْ بفا حتمًا جوابًا لو جُعِـلْ   شرطًا لإنْ أو غيرهـا لم ينجعـلْ

يقترن جواب الشرط بالفاء وجوبًا، إذا كان لا يَصِحُّ أنْ يكونَ شرطًا، كأنْ يكونَ الجوابُ أحدَ الأنواع الآتية:

١-جملة اسمية: إنْ جاء زيدٌ فهو محسنٌ.

٢-جملة فعلية فعلها طلبي: إنْ جاء زيدٌ فأَكْرِمْه (أمر)، وكذا كل أنواع الطلب.

---

(١) ينظر: مختصر في شواذ القراءات لابن خالويه ٣٣.

٣-جملة فعلية فعلها منفي بما: إنْ جاءت هندٌ فما أعاتِبُها.

٤-جملة فعلية فعلها منفي بلن: إن جاءت هندٌ فلن تندمَ.

٥-جملة فعلية فعلها جامد: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ۝٣٩ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يُؤْتِيَنِ خَيْرًا مِّن جَنَّتِكَ﴾ [الكهف:٣٩،٤٠]

٦-جملة فعلية فعلها مسبوق بحرف التنفيس: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ [التوبة:٢٨] ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ ۝٦﴾ [الطلاق:٦]

٧- جملة فعلية فعلها مسبوق بقد: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف:٧٧] (١).

نيابة إذا الفجائية عن فاء الجزاء:

وتخلُفُ الفا إذا المفاجأهْ   كـ: إنْ تَجُدْ إذا لَنا مكافأهْ

يجوز أنْ تنوبَ عن فاء الجزاء (إذا) الفجائية:

﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦]

(١) وإذا اقترن الفعل بالفاء في غير هذه المواضع فجوازًا، والمضارع مرفوع، وتكون الجملة الفعلية خبرًا لمبتدأ محذوف، والجملة الاسمية كلها في محل جزم جواب الشرط، نحو: ﴿فَمَنْ يؤمن بربه فلا يخافُ بخسًا ولا رَهَقًا﴾ التقدير: فهو لا يخاف. الأشموني ٤/٢١. أما إذا لم يقترن جواب الشرط الجازم بالفاء أو إذا الفجائية فإن جملة الجواب لا محل لها.

ومثال المصنف:

إنْ تَجُدْ إذا لنا مكافأهْ

العطف على جواب الشرط بالواو أو الفاء:

والفعل من بعد الجزا إنْ يقترنْ بالفا أو الواو فبتثليثٍ قَمِنْ

إذا عُطف بعد جواب الشرط فعلٌ مضارع بالواو أو الفاء، فيجوزُ فيه ثلاثة أوجه، نحو:

﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ۗ﴾ [البقرة:٢٨٤].

قرئ (فيغفرْ)، (فيغفرُ)، (فيغفرَ)[1] بثلاثة أوجه:

بالجزم: الفاء حرف عطف، والفعل المضارع معطوف على جواب الشرط مجزوم مثله.

بالرفع: الفاء استئنافية، والمضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر، والجملة استئنافية لا محل لها.

(١) وهي بالجزم قراءة ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي. وبالرفع قراءة عاصم وابن عامر. السبعة ١٩٥، وتفسير ابن عطية ٥٣٣/٢. وبالنصب قراءة ابن عبَّاس والأعرج وأبو حيوة. تفسير ابن عطية ٥٣٣/٢.

بالنصب: الفاء للسببية[1]، يغفرَ: مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد فاء السببية، والمصدر المؤول من أن والمضارع معطوف على مصدر متصيد من الفعل السابق.

وقد رُوي بالأوجه الثلاثة قول النابغة الذبياني:

فإنْ يهلكْ أبو قابوسَ يَهْلِكْ ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ
ونأخذُ بعدَه بذِناب عَيْشٍ أَجَبِ الظهرِ ليس له سِنامُ

قوله (ونأخذُ) رُوي بالرفع والنصب والجزم.

الرفع: على الاستئناف.

النصب: الواو للمعية، وأن مضمرة وجوبًا.

الجزم: الواو للعطف، والفعل مجزوم لأنه معطوف على جواب الشرط (يهلكْ).

العطف على فعل الشرط بالواو أو الفاء:

وجَزْمٌ او نَصْبٌ بفعلٍ إثرَ فا أو واوٍ ان بالجملتين اكْتُنِفَا

إذا وقع بين فعل الشرط وجوابه فعلٌ مقترنٌ بالواو أو الفاء فيجوزُ فيه وجهان: النصب والجزم، مثل:

إنْ يقمْ زيدٌ، ويخرجْ خالدٌ، أُكرمْك

(١) الشرط مُنَـزَّلٌ منـزلةَ الاستفهام فكأن واو المعية أو فاء السببية واقعا في جواب (الطلب) الاستفهام.

الجزم: عطفًا على فعل الشرط (يقمْ).

النصب: الواو للمعية، يخرجَ: فعل مضارع منصوب بأنْ المضمرة وجوبًا بعد واو المعية.

ومما جاء بالجزم قوله تعالى:

﴿ إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾

[يوسف:٩٠]

ومما جاء بالنصب قول الشاعر:

ومن يقتربْ منا ويخضعَ نُؤْوِهِ ... ولا يخشَ ظُلْمًا ما أقام ولا هَضْمَا

يخضعَ: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبًا بعد واو المعية.

ومثل:

مَنْ يعملْ ويتقن عمله ينجحْ ويفرح

مَنْ يتكلمْ ويسرف يُعَرِّضْ نفسه للزلل

حذف جواب الشرط:

والشرط يغني عن جواب قد عُلِمْ ... والعكسُ قد يأتي إنِ المعنى فُهِمْ

يجوزُ أنْ يُحذفَ جوابُ الشرطِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ، كما في قوله تعالى:

﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران:١٣٩]

التقدير: فأنتم الأعلون. ومثل:

أنت ظالمٌ إنْ فعلت

التقدير: فأنت ظالم(١).

حذف فعل الشرط:

ويَقِلُّ حذفُ فعل الشرط والاستغناء عنه بالجواب، كقول الأحوص الأنصاري:

فطلِّقْها فلستَ لها بكُفْءٍ　　　وإلاّ يعْلُ مَفْرِقَكَ الحسامُ

وإلاّ يعلُ: حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: وإلا تطلقها يعلُ.

إلاَّ: إنْ: حرف شرط جازم. لا: نافية.

يَعْلُ: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة. وقد حذف فعل الشرط.

اجتماع الشرط والقسم:

واحذفْ لدى اجتماع شرطٍ وقسمْ　　　جوابَ ما أخَّرْتَ فهو ملتَزَمْ

(١) وينظر: شرح التسهيل ٣/٢١٥، وشرح اللمع للباقولي ٢/٧٤٤.

إذا اجتمعَ شرطٌ وقَسَمٌ حُذِفَ جوابُ المُتَأَخِّرِ منهما لدلالةِ جواب الأول عليه، مثل:

إنْ قام زيدٌ واللهِ يقمْ عمرٌو

قام: فعل ماض في محل جزم فعل الشرط.

يقمْ: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم. وحُذِفَ جوابُ القَسَمِ لدلالةِ جواب الشرطِ عليه.

والله إنِ يقمْ زيدٌ لَيَقُومَنَّ عمرٌو

يقمْ: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم.

ليقومَنَّ عمرٌو: الجملة لا محل له جواب القسم، وحُذِفَ جوابُ الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

اجتماع الشرط والقسم مع تقدم ذي خبر عليهما:

وإنْ تواليَــا وقبــلُ ذو خــبرْ   فالشرطَ رَجِّحْ مطلقًا بـلا حَـذَرْ

إذا اجتمعَ شرطٌ وقَسَمٌ، وتَقَدَّمَ عليهما ذو خبر، أي مبتدأ ونحوه من اسم ناسخٍ، فالجواب يكون للشرط مطلقًا، وجوابُ القَسَمِ محذوف، مثل:

زيد إنْ قام واللهِ أُكرمْه:

زيدٌ: مبتدأ مرفوع.

إنْ: شرطية جازمة.

قام: فعل ماض فعل الشرط مبني في محل جزم. والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على زيد، والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ (زيد).

والله: جار ومجرور شبه جملة متعلق بفعل القسم المحذوف.

أكرمْه: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم.

وحُذف جوابُ القسم لدلالة جواب الشرط عليه.

إنّ زيدًا والله إنْ يقم يكرمْك:

زيدًا: اسم إنّ منصوب.

والله: جار ومجرور شبه جملة متعلق بفعل القسم المحذوف.

إنْ: حرف شرط جازم.

يقم: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم. وفاعله ضمير مستتر تقديره هو. والجملة في محل رفع خبر إنّ.

يكرمْك: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم.

وحُذف جوابُ القسم لدلالة جواب الشرط عليه.

كان زيد والله إنْ غِبْتُ يحفظْ

زيدٌ: اسم كان مرفوع.

والله: جار ومجرور شبه جملة متعلق بفعل القسم المحذوف.

إنْ: شرطية جازمة.

غبتُ: فعل ماض فعل الشرط مبني في محل جزم. والتاء فاعل، والجملة الفعلية في محل نصب خبر كان.

يحفظ: فعل مضارع جواب الشرط مجزوم.

وحُذف جوابُ القسم لدلالة جواب الشرط عليه.

وربَّمــا رُجِّــحَ بعــدَ قَــسَمِ شــرطٌ بــلا ذي خــبر مُقَــدَّمِ

جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما مع تقدم القسم، ولم يتقدم عليهما ذو خبر، قال الأعشى:

لئنْ مُنيت بنا عـن غِـب معركـةٍ لا تُلفِنا عن دمـاء القـوم ننتفـلُ

لئن: اللام موطئة للقسم[1]، التقدير والله لئن.

---

(١) اللام الموطئة للقسم: هي الداخلة على أداة الشرط (إنْ) غالبًا؛ إيذانًا بأنّ الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط، نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنصُرُونَهُمْ﴾ [الحشر:١٢] فإن كان القسم مذكورًا لم تلزم اللام: والله إن أكرمتني لأكرمنك. وإن كان القسم محذوفًا ذكرت غالبًا ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة:٧٣] معجم القواعد العربية ٣٨٢.

إنْ: حرف شرط جازم.

منيت: فعل ماض مبني للمجهول في محل جزم فعل الشرط. والتاء نائب فاعل.

لا تلفنا: جواب الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة الياء. وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه. والدليل على أنه جواب الشرط أنه مجزوم.

* * *

فصل لَوْ

لو لها معانٍ عِدَّة[1]، منها المصدرية، وقد سبق الحديث عنها في باب الموصول، ومنها الشَرْطِيَّةُ غيرُ الجازمةِ، وهي المرادةُ هنا بقول ابن مالك:

لَوْ حَرْفُ شَرْطٍ ويَقِلْ إيلاؤُها مُسْتَقْبَلاً لكنْ قُبلْ

لو الشَرطية من خَصائصِها أنَّه لا يَليها – في الغالب – إلا الفعل الماضي، الذي معناه ماضٍ، مثل:

لو قامَ زيدٌ لَقُمْتُ

لو: حرف شرط غير جازم (حرف امتناع لامتناع)، مبني على السكون لا محل له.

قام: فعل ماض مبني على الفتح.

زيدٌ: فاعل مرفوع. وجملة الشرط غير الظرفي (قام زيدٌ) لا محل لها من الإعراب.

لَقُمْتُ: اللام واقعة في جواب الشرط غير الجازم،حرف لا محل له.

---

(١) ينظر في معاني لو: رصف المباني ٣٥٨ وشرح الأشموني ٤/٣٢.

قُمْتُ: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. والجملة الفعلية لا محل لها جواب الشرط غير الجازم.

﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾ [الأعراف:١٧٦]

وهي تدلُّ على تعليق فعلٍ بفِعلٍ فيما مضى، ويُقالُ عنها: حرفُ امتناع لامتناع، أي امتِناع حصول الجواب لامتناع حُصول الشرط. وهذا المشهور فيها.

ولكنَّ تعبير سيبويه عنها أدقُّ من هذا، وهو أنَّ لَو حرفٌ لما كان سيقعُ لوُقُوعِ غيرِه[١]. أي لما كان مُتَوَقَّعًا حصولُه (جواب الشرط)، لِتَوقُّعِ حُصول غيره (فعل الشرط). لكنه لم يقع (الشرط) لعدم توقُّع حصول غيره (الجواب).

وقد يقعُ بعد (لو) الفعل المستقبل في المعنى، كما في قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء:٩]

فالمعنى: لو يتركون.

وليخش: الواو حسب ما قبلها. واللام لام الأمر حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

(١) يُنظر توضيح ذلك في شرح الأشموني ٤/٣٦-٣٧.

يخشَ: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه حذف حرف العلة.

الذين: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.

لو: حرف شرط غير جازم (حرف امتناع لامتناع)، مبني على السكون لا محل له.

تركوا: فعل ماض مبني على الضم ؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو فاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها جملة الشرط غير الظرفي.

من خلفهم: شبه جملة متعلق بـ (تركوا).

ذريةً: مفعول به منصوب.

ضعافًا: صفة منصوبة.

خافوا عليهم: الجملة لا محلَّ لها من الإعراب جواب الشرط غير الجازم. والجملة الشرطية كلها المكونة من (لو) وشرطها وجوابها لا محلَّ لها صلة الموصول.

عليهم: شبه جملة متعلق بـ (خافوا).

ومن مجيء الفعل بمعنى المستقبل بعد لو قول توبة بن الحُمَيِّر:

ولو أنَّ ليلى الأَخْيَلِيَـةَ سَـلَّمَتْ عَلَـيَّ ودُونِـيَ جَنْـدَلٌ وصَـفائِحُ
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ البَشاشَةِ أو زَقَـا إليها صدًى من جانب القبرِ صـائِحُ

المعنى: لو أنّ ليلى تُسَلِّمُ.

* * *

لو مختصة بالدخول على الفعل:

وهيَ في الاختصاص بالفعل كَإِنْ لكـنَّ لـو أنَّ بهـا تَقْتَـرِنْ

(لـو) تشبه (إنْ) في كونها لا يليها إلا الفعل، لكن (لـو) تختصُّ بالدخول على (أنّ) واسمها وخبرها كما لحظنا في قول توبة السابق، فجملة (أنَّ ليلى الأَخْيَلِيَةَ سَلَّمَتْ) المكونة من (أنّ) الناسخة واسمها وخبرها في تأويل مصدر في محل رفع فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت تَسليمُ ليلى. ومثل:

لو أنّ هندًا قائمةٌ لقمتُ

لو: حرف شرط غير جازم (حرف امتناع لامتناع)، مبني على السكون لا محل له.

أنّ: حرف مشبه بالفعل ناسخ.

هندًا: اسم أنّ منصوب.

قائمةٌ: خبر أنَّ مرفوع.

والجملة (أنّ هندًا قائمةٌ) في تأويل مصدر فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت قيامُ هندٍ.

لقمتُ: الجملة الفعلية لا محل لها جواب لو الشرطية غير الجازمة.

* * *

المضارع بعد لو مُؤَول بالماضي:

وإنْ مُضارعٌ تلاها صُرِفَا إلى المُضِيِّ نحو: لو يَفِي كَفَى

إذا وقع بعد (لو) فعل مضارع فيُؤَوَّلُ بالماضي، فإنّ لو تقلب معناه إلى الماضي، مثل:

لو يَفِي كَفَى

أي: لو وَفَى كَفَى.

وقال كُثيِّر عَزَّة:

رُهْبانُ مَـدْيَنَ والـذين عَهِـدتُهمْ		يَبْكُونَ مِنْ حَذَرِ العذاب قُعُـودَا
لو يَسْمَعُونَ كما سَمِعْتُ كَلاَمَهَا		خَــرُّوا لِعَــزَّةَ رُكَّعًــا وسُــجُودَا

المعنى: لو سَمِعُوا ؛ لأن لو تصرف معنى المضارع إلى المُضِيِّ.

ومن ذلك قوله تعالى:

﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات:٧]

أي: لو أطاعَكم.

* * *

جوابُ لو:

تَبَيَّنَ لنا أنَّ فعل الشرط بعد لو يكون ماضيًا في الغالب، أمَّا جواب الشرط فإما أنْ يكون ماضيًا، أو مضارعًا منفيًا بـ (لم)، أو بـ (ما).

وإذا كان جوابها مثبتًا فيغلب اقترانُه باللام، مثل:

لو قامَ زيدٌ لقامَ عمرٌو

ولا مانع من حذفها، نحو:

لو قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو

أما جوابها المنفي بلم فلا تصحبه اللام، مثل:

لو قامَ زيدٌ لم يَقُمْ عمرٌو

وأمّا جوابها المنفي بما فالأكثر تَجَرُّدُه من اللام، مثل:

لو قامَ زيدٌ ما قامَ عمرٌو

ويجوز اقترانُه باللام، فنقول:

لو قامَ زيدٌ لما قامَ عمرٌو

* * *

أَمَّا، لَولاَ، لَوْمَا:

أَمَّا كمهما يَكُ مِنْ شَيْءٍ وفَا   لِتِلْوِ تِلْوِهَا وُجُوبًا أُلِفَا

أَمَّا: حرف تفصيل قائم مقام أداة الشرط (مهما) وفعلها (فعل الشرط)، لذا فقد فسَّرَها سيبويه بـ (مهما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ)، وبعدَها يُذكرُ جوابُ الشرط، وتلزمه الفاء، نحو:

أَمَّا زيدٌ فَذاهِبٌ

أَمَّا: حرف تفصيل وشرط، مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب.

زيدٌ: مبتدأ مرفوع.

فَذاهِبٌ: الفاء واقعة في جواب الشرط. ذاهِبٌ: خبر مرفوع.

وجملة (زيدٌ فَذاهِبٌ) لا محل لها جواب الشرط غير الجازم (أَمَّا)، والتقدير: مهما يكنْ من شيءٍ فزيدٌ ذاهِبٌ.

وأصل الفاء كما لحظنا في التقدير أنْ تكون في المبتدأ، لكنها أُخِّرَتْ إلى الخبر إصلاحًا للفظ، كراهةَ أنْ تقعَ بعدَ (أَمَّا).

وحذفُ ذي الفا قَلَّ في نَثْرٍ إذا لَمْ يَكُ قَوْلٌ معها قَدْ نُبِذَا

قد تُحذَفُ الفاء الواقعة في جواب (أمّا)، كما في قول الحارث المخزومي:

فأَمَّا القتالُ لا قتالَ لديكمُ ولكنَّ سَيْرًا في عِراضِ المَواكِبِ

التقدير: فلا قتالَ لديكم.

ولكن يكثرُ حذفُ الفاء عند حذف القول معها، كقوله تعالى:

﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ﴾ [آل عمران:١٠٦]

فَأَمَّا: الفاء استئنافية. أَمَّا: حرف تفصيل وشرط، مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب.

الذين: اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ.

اسودت وجوههم: الجملة لا محلَّ لها صلة الموصول.

أكفرتُم: الهمزة حرف استفهام مبني على الفتح لا محلَّ له من الإعراب.

كفرتُم: فعل ماض، والضمير المتصل فاعل.

والجملة في محل نصب مقول القول المحذوف مع الفاء الرابطة لجواب الشرط، والتقدير: فيُقال لهم أكفرتم. وجملة القول المحذوف خبر المبتدأ (الذين). والجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر لا محلَّ لها جواب أمّا، والتقدير: مهما يكن من شيءٍ فالذين اسودت وجوههم يُقال لهم أكفرتم؟

ويَقِلُّ حذف الفاء في غير القول، وقد جاء في الحديث:

« أمّا بعدُ، ما بالُ رِجالٍ يشترطون شروطًا ليست في كتاب الله »[1].

أَمَّا: حرف تفصيل وشرط، مبني على السكون لا محلَّ له من الإعراب.

(١) الحديث في صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب إذا اشترط شروطًا في البيوع لا تحل ٣/٢٩. وينظر الحديث النبوي في النحو العربي ٢٩٦.

بعدُ: ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، شبه جملة متعلق بفعل الشرط المقدَّر (يكن).

ما: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

بالُ: خبر مرفوع.

والجملة الاسمية (ما بالُ) لا محلَّ لها جواب أمّا.

والشاهد في الحديث: حذف الفاء في جواب (أمَّا) في غير القول.

لَوْلا، لَوْما: لهما استعمالان:

أحدُهما: حرف امتناع لوجود:

لَـوْلا ولَوْمـا يَلزمـانِ الابتـدا　　　إذا امتِناعًـا بوجـودٍ عَقَـدَا

ولا يدخلان إلا على المبتدأ، والخبر بعده محذوف وجوبًا، ولا بدَّ لهما من جواب.

فالجوابُ المثبت يقترن باللام غالبًا، مثل:

لولا زيدٌ لأكرمتُك

لوما زيدٌ لأكرمتُك

والجواب المنفي بما مجرَّدٌ عن اللام غالبًا، مثل:

لولا زيدٌ ما جاء عمرٌو

والجواب المنفي بلم مجرَّدٌ عن اللام، نحو:

لوما زيدٌ لم يَجِئ عمرٌو

والإعراب:

لَوْلا، لَوْما: حرف امتناع لوجود مبني على السكون لا محلَّ له.

زيدٌ: مبتدأ مرفوع. والخبر محذوف وجوبًا تقديره (موجود). والجملة التي بعده جواب الشرط غير الجازم لا محل لها من الإعراب.

الآخر: حرف تحضيض:

وبِهِما التَّحْضيضَ مِزْ، وهَلاَّ ... أَلاّ، أَلاَ، وأَوْلِيَنْها الفِعلاَ

يُستعملُ لولا ولوما، وكذلك أَلاّ، وأَلاَ للدلالة على التحضيض أو العَرض[1]، وحينئذٍ تَختص بالدخول على الفعل المضارع، أو ما في تأويله، ويكون بمنزلة الأمر، نحو:

لَوْلاَ أَكرمتَ زيدًا

---

(١) العَرض: طلب بلين أو رفق، والتحضيض: طلب بِحَثٍّ.

لَومَا أَعَنْتَ هِندًا

هلاَّ تُسَلِّمُ

هلاّ ضربتَ زيدًا

أَلاَّ تُسَلِّمُ

﴿ لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ ﴾ [النمل:٤٦]

﴿ لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ ﴾ [الحجر:٧]

﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ أَيْمَٰنَهُمْ ﴾ [التوبة:١٣]

﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُواْ ﴾ [التوبة:١٢٢]

المعنى: فَلْيَنْفِرْ.

لولا: حرف تحضيض مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

نَفَرَ: فعل ماض مبني على الفتح.

من كلٍّ: شبه جملة متعلق بـ (نفر). وكل: مضاف.

فرقة: مضاف إليه مجرور.

منهم: شبه جملة متعلق بمحذوف في محل نصب حال مقدمة من (طائفة).

طائفة: فاعل مرفوع.

ليتفقهوا: اللام حرف جر وتعليل. والفعل المضارع يتفقهوا: منصوب بأن المضمرة جوازًا بعد لام التعليل، وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة. والواو فاعل. والمصدر المؤول من (أنْ) المضمرة والمضارع في محل جر باللام.

فإذا قُصِدَ بها التوبيخُ أو التنديم كان الفعل ماضِيًا أو في تأويله، نحو:

﴿ لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ ﴾ [النور:١٣]

﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ قُرْبَانًا ءَالِهَةَۢ ﴾ [الأحقاف:٢٨]

وقوع الاسم بعد أدوات التحضيض:

وقد يليها اسمٌ بفعلٍ مُضْمَرُ عُلِّقَ أو بظاهِرٍ مُؤَخَّرُ

أدوات التحضيض مختصَّةٌ بالدخول على الفعل، فإذا وقع الاسمُ بعدها فإنه يكون معمولاً لفعل محذوفٍ[1] أو مؤخَّر، فالمحذوف، نحو:

* هَلاَّ التَّقَدُّمُ والقُلوبُ صِحَاحٌ *

التَّقَدُّمُ: فاعل لفعل محذوف، التقدير: هلاَّ حَصَلَ التَّقَدُّمُ والقلوب صحاح.

(١) وقد سبق مثل هذا في باب الاشتغال.

وقول جرير:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيب أفضلَ مجدِكم بني ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا[1]

الكَمِيَّ: مفعول به أول لفعل محذوف، التقدير: لو لا تعدُّون الكَمِيَّ المُقَنَّعَ أفضل مجدكم.

ومثل:

لَوْلاَ زيدًا أكرمتَهُ

زيدًا: مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: لَوْلاَ أكرمتَ زيدًا أكرمتَهُ. وأما في مثل:

لَوْلاَ زيدًا أكرمتَ

فـ: زيدًا: مفعول مُقَدَّم للفعل (أكرمتَ).

* * *

تَمَّ الجُزءُ الرابع بحمد الله

(١) النِّيب جمع ناب، وهي الناقة المُسِنَّة. ضوطرى: المرأة الحمقاء. الكَمِيّ: الشجاع المتغطي بسلاحه.

فهرس موضوعات

الجزء الرابع

الفهرس

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، الشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق شعبان محمد إسماعيل ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧، عالم الكتب ومكتبة الكليات الأزهرية.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، لجلال الدين السيوطي، تحقيق د.عبد العال مكرم، ط١، ١٤٠٦هـ ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **إعراب الحديث النبوي، للعكبري**، تحقيق د. حسن الشاعر ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م، دار المنارة.
- **إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة** في كتاب قطر الندى وبل الصدى، د. رياض بن حسن الخوام، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، المكتبة العصرية.
- **إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الصحابة رضي الله عنهم** في كتاب شرح ابن عقيل، د. رياض بن حسن الخوام، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م، مكتبة نزار الباز.

- **إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وأقوال الصحابة رضي الله عنهم** في كتاب أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، د. رياض بن حسن الخوام، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م، مكتبة نزار الباز.
- **إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس**، تحقيق د.زهير غازي زاهد، ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت.
- **الإقناع في القراءات السبع**، لأبي جعفر بن الباذش، تحقيق د.عبدالمجيد قطامش، ط١، ١٤٠٣هـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف** بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الأستاذ محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، توزيع دار الباز بمكة المكرمة.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان، تحقيق د.مصطفى النماس، ط١، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، مكتبة المدني، القاهرة.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط٥، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

- **التبصرة والتذكرة**، للصيمري، تحقيق د.فتحي علي الدين، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د.حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق.
- **التعريفات، للجرجاني**، ط٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- **تفسير البحر المحيط**، لأبي حيان، ط٢، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م دار الفكر.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، للمرادي، تحقيق د.عبدالرحمن علي سليمان، ط١، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- **الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د.فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- **حاشية الخضري** على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط يوسف البقاعي، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م دار الفكر، بيروت.

• **حاشية الصبان** على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

• **حاشية العليمي** على شرح التصريح = شرح التصريح.

• **الحديث النبوي في النحو العربي**، د. محمود فجَّال، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م نادي أبها الأدبي.

• **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون، ط٣، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م مكتبة الخانجي، القاهرة.

• **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث.

• **درة الغواص في أوهام الخواص**، للحريري، تحقيق د.عبدالله الحسيني، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

• **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق د. أحمد الخراط، ط٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م دار القلم، دمشق.

• **السبعة في القراءات**، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق د.شوقي ضيف، ط٢، ١٩٨٠، دار المعارف.

- **سفر السعادة وسفير الإفادة**، للسخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- **سنن الترمذي**، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر.
- **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث في النحو العربي**، د. محمود فجَّال، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م نادي أبها الأدبي.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠ دار التراث.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، وبحاشيته أضواء على الشرح، عاصم بهجت البيطار وآخرون، ط٤ ١٤١٠هـ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- **شرح ألفية ابن مالك**، لابن الناظم (بدر الدين محمد)، تحقيق د.عبدالحميد السيد، دار الجيل، بيروت.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- **شرح التسهيل**، لابن مالك، تحقيق د.عبدالرحمن السيد و د.محمد بدوي المختون ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م هجر للطباعة، مصر.
- **شرح التصريح على التوضيح**، للشيخ خالد الأزهري، دار الفكر.

- **شرح الحدود النحوية، للفاكهي،** تحقيق د. صالح العايد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب،** تحقيق د.حسن الحفظي ويحيى مصري ط١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
- **شرح الكافية الشافية،** لابن مالك، تحقيق د.عبدالمنعم هريدي، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- **شرح اللمع،** للأصفهاني أبي الحسن الباقولي، تحقيق د.إبراهيم أبو عباة، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م إدارة الثقافة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- **شرح المفصل،** لابن يعيش الحلبي، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة.
- **شرح جمل الزجاجي،** لابن عصفور، تحقيق د.صاحب أبوجناح، وزارة الأوقاف، بغداد.
- **شرح كتاب سيبويه،** لأبي سعيد السيرافي، مخطوط، نسخة دار الكتب القومية رقم ١٣٧ نحو.

- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية.
- **الشواهد القرآنية في كتاب شرح ابن عقيل**، د. هدى محمود قراعة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، دار المدني.
- **الصحاح**، للجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، ط٤، ١٩٩٠ دار العلم للملايين.
- **صحيح البخاري بشرح الكَرْماني**، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **صحيح مسلم**، بشرح النووي، المطبعة المصرية بالقاهرة.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، والشيخ عبدالعزيز بن باز، دار الفكر.
- **القواعد الأساسية للغة العربية**، السيد أحمد الهاشمي، إحياء التراث الإسلامي، قطر.
- **الكامل في اللغة والأدب**، لأبي العباس المبرد، تحقيق محمد أحمد الدالي، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون ط٢، ١٩٧٧م مكتبة الخانجي، القاهرة.

- **الكشاف**، للزمخشري، دار المعرفة، بيروت.
- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق د. محيي الدين رمضان ط٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م مؤسسة الرسالة.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: ج١ د.غازي طليمات، وج٢ الأستاذ عبدالإله نبهان، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي.
- **لسان العرب**، لابن منظور، تنسيق وتعليق وفهرسة: علي شيري، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح**، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م دار سزكين، اسطنبول.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطية الأندلسي، تحقيق الشيخ عبدالله الأنصاري وآخرين، ط١، رئاسة المحاكم والشئون الدينية، قطر.
- **مختصر في شواذ القرآن (القراءات) من كتاب البديع لابن خالويه**، مكتبة المتنبي، القاهرة.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي، تحقيق محمد جاد وآخرين، دار الجيل، بيروت، ودار الفكر.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لابن عقيل، تحقيق د.محمد كامل بركات، مركز إحياء البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، لأحمد الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت.
- **معاني القرآن**، للفراء، تحقيق محمد علي النجار وآخرين، دار السرور، بيروت.
- **معاني القرآن وإعرابه**، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق د.عبدالجليل شلبي، ط١، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، عالم الكتب، بيروت.
- **معجم الشوارد النحوية والفوائد اللغوية**، لمحمد محمد حسن شراب، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م دار المأمون للتراث.
- **معجم القواعد العربية في النحو والصرف**، لعبد الغني الدقر، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م دار القلم.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط٦، ١٩٨٥م دار الفكر، بيروت.

- **الموطَّأ، لمالك بن أنس،** تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ط٥، دار المعارف.
- **النحو الوافي**، لعباس حسن، ط٥، دار المعارف.

*　　*　　*